



توصل مكتب المجلس من السيد رئيس الحكومة ب:

-مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الإتفاقية على شكل التبادل الرسائل بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي؛

-مشروع قانون رقم 11.19 يوافق بموجبه على الإتفاقية المؤسسة لمنظومة التجارة الحرة القارية لإفريقيا؛

-مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاقية الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي؛

ومن الفريق الحركي توصل مكتب المجلس ب:

-مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 3.64 يتعلق بتوحيد المحاكم؛ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الأمين، نشرع الآن في طرح أسئلة الجزء الأول والذي يتضمن محورين اثنين؛ الأول حول موضوع السياسة الحكومية للنهوض بأوضاع مغاربة العالم، والثاني يتعلق بموضوع الالتماس الإداري، وأعطي الكلمة الآن في إطار المحور الأول للسيد النائب رشيد حمواني بإسم فرق ومجموعة الأغلبية لتقديم السؤال.

النائب السيد رشيد حمواني:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

تقديرا واعتزازا بالدور الكبير لمغاربة العالم ومساهماتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، ولمكانتهم المتميزة في دعم وتقوية النسيج الاقتصادي الوطني التزمت الحكومة بتنزيل مقتضيات الدستورية وخدمة مغاربة العالم والدفاع عن حقوقهم وصيانة مصالحهم وحماية هويتهم الدينية والثقافية، بعد مرور سنتين من عمر الحكومة:

## محضر الجلسة السابعة والستين بعد المائة

التاريخ: الإثنين 20 شوال 1440 هـ (24 يونيو 2019م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات ابتداء من الساعة الحادية عشر صباحا والدقيقة الخامسة عشر.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفهية

الشهرية الموجهة للسيد رئيس الحكومة حول السياسة العامة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه

وعملا بمقتضيات المواد من 278 إلى 283 من نظامنا الداخلي،

يعقد مجلس النواب الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة

بالسياسة العامة والتي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة. وتجدر

الإشارة أن جدول الأعمال لهذه الجلسة يتضمن جزأين اثنين:

الأول يتعلق بالأسئلة المحورية والثاني بباقي الأسئلة. قبل انطلاق

أشغالنا أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة المراسلات الواردة على

المجلس.

السيد السالك بولون أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،



### النائب السيد محمد البكاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إلتزم البرنامج الحكومي بجعل مغاربة الخارج في صلب اهتمامات الحكومة وأولويات سياستها خصوص إذا ما تعلق الأمر بحماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم وتوطيد علاقتهم بوطنهم الأم، كما وعد برنامجكم الحكومي بالعمل على تحسين وتطوير الخدمات الإدارية، ومعالجة الشكايات والمنازعات الإدارية العالقة في القنصليات منذ وقت طويل، الذي تستدعي تأهيل خدمات القنصليات بما يخدم سياسة القرب. أما بخصوص الاستثمار بالمغرب من طرف مغاربة العالم، فلاحظنا من جهتنا عرقلة مجموعة من المشاريع جهة الشرق نموذجاً بسبب عدم تجاوب ومواكبة المسؤولية، مما أدى إلى فقد ثقة المستثمر الوطني من جهة وضياع فرص من شأنها توفير مناصب شغل مهمة، من جهة أخرى، السيد الرئيس المحترم، هل لدى الحكومة سياسة واضحة المعالم في تدبير وضعية الجالية المغربية بما يضمن النهوض بها وتجاوز الإكراهات والصعوبات التي تعرفها بما فيه خدمة مغاربة الخارج؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه،

السيد الرئيس،

أولاً- نسجل بإيجاب مجموعة من المجهودات والإجراءات لفائدة هذه الفئة من المواطنين لتحسين استقبالهم وتسهيل مجموعة من الخدمات العمومية المقدمة لهم؛

ثانياً- وفي نفس السياق نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، حول الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة لتعزيز تمتع مغاربة العالم بحقوق المواطنة الكاملة وأخص بالذكر حق التصويت والترشح في الانتخابات، انطلاقاً من بلدان الإقامة؛ نسائلكم كذلك عن أسباب التأخر في عرض وملاءمة وتحيين القانون المتعلق بمجلس الجالية مع مقتضيات الدستورية الجديدة، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، بإسم فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة للسيدة النائبة لطيف الحمود لطرح السؤال.

النائبة السيدة زهور الوهاي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسائلكم عن السياسات الحكومية التي تقومون بها اتجاه مغاربة العالم خصوصاً أن هاد الفئة اللي تناهز 4 مليون ساكنة في مختلف الدول المختلفة بالعالم، وتعرف عدة مشاكل سواء داخل القنصليات، سواء حين دخولهم لأرض الوطن، مجموعة من الإكراهات، السيد الوزير، يعيشونها بشكل يومي بهذه القنصليات، كذلك يعيشونها بسبب دخولهم كيفما قلت في المدة ديال لقضاء عطلتهم بالمغرب، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية، الكلمة للسيد النائب محمد البكاوي لطرح السؤال.



**المستوى الثالث:** ضمان الحفاظ على روابط الصلة بالوطن الأم وخصوصا وخصوصا لدى الأجيال الناشئة.

وفي هذا الصدد يتم تنفيذ هذه الإستراتيجية التي تمت بلورتها حول ثلاث محاور إستراتيجية أساسية، تروم تحقيق أهداف خاصة، كما قلنا، هي الثلاثة، الآن، ما هي جملة من البرامج والتدابير التي عملت الحكومة من خلالها على الوصول إلى هذه الإستراتيجية؟ وسأحاول استعراضها في شكل محاور كالتالي:

**أولا-** النهوض بالجانب التربوي وهو الذي يهدف بالخصوص إلى تحصين الهوية الوطنية لمغاربة العالم، ذلك أن هذا المطلب مرتبط بالتعليم، بالتربية يعتبر أحد أهم المطالب الملحة التي تشغل بال الأوسر المغربية المقيمة بالخارج، ويشكل التجاوب مع هذا المطلب والإهتمام به صمام أمان المحافظة على الهوية الوطنية للأجيال الناشئة في أبعادها اللغوية وأبعادها الثقافية وأبعادها الدينية، كما يشكل وسيلة فعالة لتحقيق اندماج إيجابي بمجتمعات الإستقبال.

ومن ثمة حرصت الحكومة على تطوير برامج لتعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لمغاربة العالم سواء مرتبطة ببرامج التعليم الرسمي أو ارتبطت ببرامج التعليم غير الرسمي، وهي برامج ليست بالجديدة ليست هذه الحكومة التي استحدثتها، وإنما حاولنا أن ندعمها ونطورها أكثر، وإلا فالحمد لله المغرب يقوم في عدد من دول الإستقبال بجهود منذ عقود من الزمن في هذا المجال، أذكر في هذا الخصوص أولا: برنامج التعليم الرسمي للغة العربية والثقافة المغربية بالخارج، وذلك بمقتضى اتفاقيات شراكة مبرمه مع بعض الدول خاصة فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا، وينفذ، ينفذ البرنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة التلاميذ المغاربة بالمؤسسات التعليمية لبلدان الإقامة الشريكة من طرف أساتذة مغاربة يتم تعيينهم لهذا الغرض، ويستفيد من هذا التعليم حوالي 75.000 من التلاميذ المغاربة المقيمين

**السيدات والسادة أعضاء الحكومة،**

**السيدات والسادة والنواب المحترمين،**

أشكركم جميعا، أشكر السيدات والسادة النواب على التفضل بطرح هذا السؤال الذي يهم شريحة عزيزة من أبناء هذا الوطن وهم إخواننا وأخواتنا الذين يعيشون خارج أرض الوطن، وهؤلاء يقدر عددهم حاليا بحوالي 5 ملايين مواطنة ومواطن، 5 ملايين مواطنة ومواطن على الأقل وهو ما يناهز 12% من ساكنة المغرب وأغلبهم يقطنون في البلدان الأوروبية، 85% منهم يوجدون في أوروبا.

ولا يخفى عليكم العناية السامية، التي يوليها جلالة الملك، محمد السادس، حفظه الله، لهذه الفئة من المواطنين، وهو حفظه الله ما فتئ يدعو إلى ضرورة العمل على تعزيز العلاقة مع مغاربة العالم، تعزيز العلاقة بين مغاربة العالم ووطنهم الأم وتسهيل اندماجهم في بلدان الإقامة وضمن حقوقهم، وتنفيذا لهذه التعليمات الملكية السامية، تعمل الحكومة على تنفيذ إستراتيجية وطنية لفائدة مغاربة العالم تم في إعدادها مراعاة تطلعاتهم، مراعاة انتظاراتهم حسب مختلف بنياتهم الاجتماعية والسوسولوجية مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات والتطورات ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي، التي تعرفها بلدان الإستقبال، وذلك استنادا إلى ما تضمنه البرنامج الحكومي من إجراءات وتدابير تهدف إلى النهوض بأوضاعهم وإلى معالجة مختلف قضاياهم، ويتمحور الإهتمام الحكومي بأوضاع مغاربة العالم أساسا حول ثلاث مستويات:

**المستوى الأول:** تحصين الهوية الوطنية لمغاربة العالم؛

**المستوى الثاني:** حماية حقوقهم وضمن ومصالحهم في بلدان الإقامة؛



2: فيما يخص الدعم الثقافي فهناك عدد من البرامج فيما يخص الدعم الثقافي أخص منها الجامعات الثقافية الجامعة الحرفية، الجامعة الشتوية، الجامعة الربيعية وجامعات صيفية متعددة وذلك من خلال استقبال شباب وشابات مغاربة مقيمين بمختلف دول الاستقبال إما في إطار الجامعات الوطنية أو في إطار عدد من الحواضن الأخرى في المغرب، هناك برنامج المقامات الثقافية بشراكة مع النسيج الجمعي المغربي بالخارج لفائدة الشباب المقيمين هناك راه وتنظم هذه المقامات بعدد من المؤسسات الثقافية والتعليمية وتهدف إلى عرض ثقافة المغرب وحضارة المغرب ومحاولة التعريف بها والتفاعل مع هذه الجمعيات ومع المغاربة المقيمين بالخارج، برنامج العروض المسرحية وهذا البرنامج أيضا انطلق منذ بضع سنوات لكنه شهد سنة 2018 تطور نوعي وتطور عددي كما ونوعا، وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات شراكة مع ما يقارب 40 فرقة مسرحية مغربية من أجل تنظيم جولات مسرحية لفائدة مغاربة العالم على إثرها تم تقديم أزيد من 260 عرض مسرحي لفائدة المغاربة المقيمين بمختلف القارات وفوجئنا أن هناك إقبال كبير على هاد الفرق المسرحية بل المطالبة بالمزيد، وخلال سنة 2019 هذه هناك أيضا برنامج لعرض نفس العروض مع الانفتاح على دول جديدة أخرى لم تشملها الجولات السابقة في السنتين الماضيتين وبموازاة مع هاد البرنامج العام للعروض المسرحية انطلق أيضا برنامج الجولات المسرحية الناطقة بالأمازيغية وذلك بنفس الآلية من خلال عرض كيدار طلب عروض وكتنجيو المسرحيات ويتم انتقاء المسرحيات وذلك بتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وفي إطاره يتم تنظيم تظاهرات ثقافية في مجال الثقافة والتعبير الأدبية الفنية الشعر، المسرح، الموسيقى والأدب الأمازيغي وفي هذا الصدد تم تقديم سنة 2018، 51 عرض مسرحي باللغة الأمازيغية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج. هناك مستوى ثالث دائما في هاد الإطار هي المراكز الثقافية المغربية

بالخارج، و يضم في هيئته التعليمية 524 أستاذا و5 مفتشين ومنسقا تربويا واحدا، وبطبيعة الحال هذا كله يتم في إطار ما تتيحه القوانين في دول الإستقبال، ذلك أن هناك تطورات في القوانين في دول الإستقبال، أنتم تعرفون دول استقبال الإشكالات التي تعرفها وخصوصا مع نمو بعض الإتجاهات، الإتجاهات السياسية المناوئة لأنواع من حقوق المهاجرين وهذا يحتاج فعلا إلى التأقلم مع التطورات التي تتم في بلدان الإستقبال، لكن بالموازاة مع ذلك هناك واحد البرنامج أيضا غير رسمي لدعم تدريس اللغات والثقافة المغربية، وذلك بتنسيق وشراكة ودعم لعدد من جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج، وهذا لا يغطي سوى 10% من حاجيات مغاربة العالم وانصبت الجهود على النهوض بالتعليم غير النظامي للغة العربية والثقافة المغربية وذلك من خلال برنامجين أساسيين:

1: البرنامج الأول هو برنامج دعم ومواكبة مشاريع جمعيات مغاربة العالم العاملة في مجال تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة الأطفال المغاربة هنا، وبرنامج تزويد الجمعيات النشيطة في المجال التربوي بالكتب المدرسية وقد تم خلال الموسم 2018 و2019 تزويد 157 جمعية من جمعيات مغاربة العالم بالمقررات الدراسية تفوق 100 ألف مرجع، وبطبيعة الحال المقررات الدراسية الوطنية هي نفسها التي تزود بها هذه الجمعيات لتقوم بتدريسها، ويمكن أن أقول بأنه في بضع سنوات قامت الوزارة المعنية بتوفير 557 ألف من الكتب المدرسية المغربية لفائدة 150 ألف طفل تم توزيعها بطبيعة الحال كما قلت بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، بالإضافة إلى قيام مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج بتوزيع 143 ألف كتاب مدرسي معنى ذلك في المجموع هي حوالي 300 ألف كتاب مدرسي في بضع سنوات وزعت على مغاربة العالم وتقوم كما قلنا مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج بدور مركزي في هذه العملية.



الإدماج الدراسي للعائدين بصورة اضطرارية وخصوصا في مناطق النزاع إلى المغرب وهاد الشي تدار فيه واحد العمل مهم جدا وخصوصا سنة 2018، بعض الإخوان العائدين من ليبيا مثلا؛ تخصيص منح جامعية لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج؛

المساعدة الإجتماعية للمغاربة الموجودين في وضعية هشاشة أو استغاثة من خلال تحمل مصاريف ترحيل جثامين المغاربة، وقد تم سنة 2017-2018 ترحيل حوالي 1220 جثمان مواطن مغربي معوز مقيم بالخارج من مختلف بلدان الإستقبال، بطبيعة الحال، من الذين لا يتوفرون على تأمين خاص بنقل الجثامين؛

التكفل بأداء مصاريف ترحيل الراغبين منهم في العودة إلى أرض الوطن؛

دعم الفئات الهشة من المغاربة المقيمين بالخارج سواء كانوا سجناء أو قاصرين أو مسنين من خلال إطلاق طلبات عروض مشاريع موجهة لفائدة جمعيات مغاربة العالم؛

وهذا يجرنا إلى محور الرافعة الثالثة هي رافعة القانونية والإدارية لأنها رافعة أساسية، وذلك بتنسيق مع البعثات الدبلوماسية المغربية في العالم، يتم العمل على حماية الحقوق المشروعة للمغاربة المقيمين بالخارج، وفي هاد المجال هناك بطبيعة على المستوى القانوني عقد 25 اتفاقية سارية المفعول موقعة بين سفارات وقنصليات المملكة المغربية ومكاتب المحاماة بالخارج للترافع عن هؤلاء المغاربة، وذلك 13 بلد استقبال توقعت 25 اتفاقية مع مكاتب محاماة في تلك الدول للدفاع عن هؤلاء المغاربة، وقد استفاد من الإستشارات القانونية في إطار نظام المساعدة القانونية برسم سنة 2018 أكثر من ألف مستفيد ومستفيدة وبطبيعة الحال هذا يشمل عدد من المستويات الأخرى.

بالخارج هذا أيضا واحد العمل مهم، وتعمل الحكومة على مواصلة إحداث المراكز الثقافية المغربية بالخارج، بطبيعة الحال دائما أنتم تعرفون في إطار ما تتيحه القوانين في إطار بلد الإستقبال وتسمى دار المغرب بطبيعة الحال وتصلح كفضاء لتأطير أبناء الجالية المغربية والتعريف بالثقافة المغربية المختلفة والإسهام في الحفاظ على الهوية الوطنية في أبعادها المختلفة، وأيضا احتضان معارض أحيانا تطول مددها إما ديال الصناعة التقليدية ولاّ ديال الثقافة المغربية، وتحتضن جمعيات مغربية التي تحاول أو تعاونيات أو غيرها التي تريد أن تعرض منتوجها الثقافي أو الفكري أو في مجال الصناعة التقليدية على مغاربة العالم، وقد تمت المصادقة على برنامج عمل المركز الثقافي المغربي المغرب بمونريال بكندا برسم سنة 2018 ويجري العمل على إنهاء تهيئة المركز الثقافي المغربي بأمستردام في أفق افتتاحه وانطلاق برنامجه ونتمنى أن تسمح مزيد من الدول بافتتاح هذه المراكز الثقافية؛

على مستوى العمل الإجتماعي وهذا الرافعة الثانية، الرافعة الأولى هي العمل التربوي التعليمي، الرفيعة الثانية هو العمل الإجتماعي، وهاد العمل الإجتماعي عندو واحد الأهمية كبيرة في بعض أجزاءه يتداخل مع الجانب التربوي، ذلك أنه تتم إقامة مخيمات صيفية، وأنتم تعرفون هذا سنويا، ونعمل على هاد المخيمات الصيفية تستقبل كل سنة مزيد من الأطفال، أطفال المغاربة المقيمين بالخارج كل سنة، رفع العدد ديال هؤلاء الأطفال من من تتراوح أعمارهم بين 9 و13 سنة؛

وثانيا، هناك دعم تدرس أبناء الأسر المغربية المعوزة المقيمين بالخارج، وخصوصا في بعض الدول الإفريقية في تونس في الجزائر في الكوت ديفوار وفي غيرها، ويستفيد منه حوالي 900 تلميذة وتلميذ كل سنة وخصوصا سنة 2018-2019؛

تنفيذ برنامج التكوين المهني والحرفي لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج؛



ومؤسسات عمومية شاركو في هذه العملية عن طريق إيفاد أطر عليا مختصة في مجالات متعددة وذلك لتقريب الخدمات إلى المغاربة في هذه الدول و سننطلق في 2019 باش نوسعو هاد البرنامج ويشمل قنصليات أخرى وهاد الشباك الوحيد المتنقل غيبدي يتنقل في مختلف في القنصليات المغربية.

الرافعة الخامسة هو عملية مرحبا هاد عملية مرحبا واللي ابدات بطبيعة الحال ببطء واللي غادي تسارع الوتيرة ديالها في القريب وهي عملية مهمة جدا مهمة جدا وخصوصا أن عملية انتقال مغاربة العالم إلى بلدهم هي أكبر عملية انتقال بين الحدود في العالم كله فهاد الفترة الزمنية ليس هناك أي بلد يشهد دخول هاد الكم من مواطنيه في فترة زمنية محدودة 2 د المليون و 600 ألف تقريبا السنة الماضية 2 د المليار و 570 ألف ولا 78 ألف اللي دخلو المغرب في شهرين ونصف وخرج مثلهم، إذن عملية العبور فيها عبور 5 د المليون و 600 ألف شخص ذهابا جيئة وذهابا وهادي عملية ضخمة جدا وبطبيعة الحال كتحتاج لجهود كبيرة وانطلاقا من التنفيذ وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية المرتبطة بهذه العملية لأن هاد العمل كيشرف عليه مباشرة الرئاسة الفعلية لجلالة الملك وكيشاركو فيها عداد من المتدخلين بالإدارة المركزية وجهات رسمية مؤسسة محمد الخامس للتضامن وغيره من المتدخلين وعموما تتم هذه العملية في واحد الظروف عالية جدا وجيدة جدا ويمكن أن أقول أنه هيأت لها المملكة يعني واحد اللوجستيك وبنيات تحتية متميزة جدا يمكن أن أقول بأن المغرب كيستقبل مغاربة العالم في هذه المرحلة هادي محطة عبر 4 موانئ لنقل المسافرين ميناء طنجة المتوسط، طنجة المدينة، ميناء الناظور، ميناء الحسيمة ويستقبلهم عبر 20 مطار موزعين في التراب الوطني وعملية العبور في سنة 2018 كما قلنا عرفت دخول وخروج أكثر من 5 د المليون و 500 ألف مسافر و 776 ألف عربة.

على المستوى الخدمات الإدارية وبالنسبة القنصليات هناك عمل دارج مستمر جدا ولكن أريد أن أقول بأن تمت فيه 2 أمور اللي هي فعلا ثورية الأمر الأول هو تفعيل الاتفاقيات التهميشية l'apostille هادي كانو في الأول الواحد إيلا عندو شي شهادة ولا شي وثيقة مغربية موقعة خاص يديها السفارة المعنية هنا توقع خاص يديها أولا المركز ديال سميتو المركز الإداري التابع لوزارة الخارجية ويوقعو له عاد كيديها للسفارة يوقعوها باش يمكن تقبل له في بلد الاستقبال الآن ولا عندنا l'apostille التهميشية التي أنيطت فيها بالسلطات المحلية أي سلطات كانت اعطت شي وثيقة هاد الوثيقة إدارية هي موجهة مباشرة إلى الخارج دون المرور على هاد المراحل وثيقو بأن أنا اللي عشت في وزارة الخارجية هاديك المرحلة قبل ما لأن 2013 عاد طلقنا هاد البرنامج ديال الدخول فهاد الاتفاقية ديال التهميشية، كان هناك صعوبات كبيرة جدا على هاد المسائل فهاد المستوى، ولذلك هذا يعتبر واحد الففرة فيما يخص تخفيف العبء تنقل عدد من مغاربة العالم عبر الإدارات المركزية لقضاء مآربهم، إذن هذا الأول.

ولكن هناك واحد المسألة أخرى مهمة جدا هو إحداث شبك وحيد متنقل عبر العالم أشنو هو؟ كنمشيو لجميع الإدارات المغربية كيغطيونا ممثل مسؤول كيتناقل هاد المكتب من المغرب إلى القنصليات وكيمشي وكنديرو واحد الوقت معين باش اللي عندو غرض يقضيه مع الإدارات المغربية كيكون هداك الشباك الوحيد المتنقل وهذه تجربة جديدة تروم إلى تقريب الخدمات الإدارية وإلى تقديم الاستشارات أحيانا القانونية وأحيانا تيخص تقديم التوضيحات وأحيانا حل عدد من المشاكل وأيضا عملية التحسيس كتكون عملية التحسيس هاد الشباك الوحيد الذي ابدا الانطلاق ديالو والذي سجل في 2018 الأسفار ديالو الأولى إلى اسبانيا وإلى إيطاليا وشملت كل قنصليات المملكة المغربية بهذين البلدين 14 قنصلية مع العلم أن 14 قطاع إداري



الرسمية الإدارات والوزارات التي تتدخل وهي كثيرة أو أيضا مؤسسة محمد الخامس للتضامن والأمن الوطني والدرك الملكي والوقاية المدنية والقوات المساعدة وغيرهم من المتدخلين الذين يساهمونها ويشاركون في إنجاح هذه العملية الوطنية الكبرى التي هي الوحيدة كما قلت والفريدة على مستوى العالم.

أخيرا تنظيم اليوم الوطني للجالية المغربية المقيمة بالخارج، يشكل الإحتفال بمهاد اليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج الذي يصادف يوم 10 غشت من كل سنة فرصة لتوطيد الروابط بين المغاربة المقيمين بالخارج؛ بلدهم الأصلي، ومن هنا يتم هذا الإحتفال في مختلف ولايات وعمالات المملكة، ويختار له موضوع ذو راهنية حسب سياق كل سنة، وتتم على هامشه عدد من الندوات العلمية وعدد من ورشات عمل الموضوعاتية حول القضايا التي تشغل بال مغاربة العالم؛

**سابعاً-**دعم ومواكبة استثمارات مغاربة العالم، هاد المجال حتى هو تدار فيه الجهد كبير وأنتم تعرفون أن هناك خلية خاصة للمعلومات والتوجيه لفائدة مغاربة العالم استحدثت، وتستقبل هؤلاء المغاربة وهناك أيضا إطلاق المبادرة الجهة 13 التي تحدثنا عنها هنا، الجهة 13 لمغاربة العالم المقاولين والتي يقدمون عليها بشكل كبير، وأطلقنا المنتدى الأول لتعبئة الكفاءات المغربية وفيه ينظم هذا المنتدى في كندا لتطوير التعاون في قطاع الطيران في 5 أكتوبر 2018، وكان هناك إقبال كبير لكفاءات مغربية بكندا، وأطلقت النسخة الثالثة من المبادرات الإقتصادية لنساء الجنوب ووضع نظام معلوماتي لمواكبة هؤلاء المغاربة؛

**ثامناً-**تطوير الشراكة مع المجتمع المدني المغربي بالخارج، هذا أيضا واحد المستوى اللي هناك إهتمام به على مستوى الحكومة من خلال:

وباش نعرفو وهادي واحد النقطة مهمة جدا ذلك أنه كان هناك من يشوش على المغرب وكتبت بعض الكتابات في الخارج بالخصوص ولكن أحيانا تجد صداها في المغرب تقول بأن المغاربة ديال الخارج ما بقاش غادي يجيو وأنهم ولات عندهم نظرة سلبية على بلدهم، ولكن تبين أن هذا الكلام كله غلط، وأن كل سنة كيزيد عدد المغاربة كل سنة يزيد عدد المغاربة، إيلا رجعنا المنحنى الخط الإنحائي ديال الزيادة كل عام 90 ألف على الأقل أو 80 ألف كيزيد كل سنة، ومن المنتظر هذه السنة أن يزيد عدد المغاربة الذين يقبلون على بلدهم وهذا دليل على أن هاد المغاربة يقدرون بلدهم، يحترمون بلدهم، ويقدرن جهود جلالة الملك، وجهود المغرب لاستقبالهم وكيحسو بأنهم في بلادهم وكيحسو بأن هناك استعداد لاحتضانهم ولمساندتهم ولاستقبالهم في يعني واحد مستوى عال من الاستقبال، ولكن أيضا كيعكس أنه المغاربة عندهم واحد الارتباط قوي ببلدهم وبوطنهم لأن شحال قلنا ديال المغاربة في الخارج راه 5 د المليون شحال كيجي 2 د المليون و700 ألف أكثر من 50% راه يعني ما شي عدد بسيط هذا عدد ضخيم بالمقارنة حتى مع عدد المغاربة في الخارج، ولذلك نحن نوجه لهم التحية وباش نعرفو الجهد ديال السلطات المعنية راه خصنا نعرفو دابا هاد الباب إيلا جينا ندخلو منو 80 مرة وحدة واحد النهار فنا أندخلو ألف طبيعي أن تكون خصنا إعادة الهيكلة راه في طنجة المتوسط أحيانا نصل في الذروة إلى 47 ألف شخص في اليوم الواحد تصور الميناء كيستقبل 47 ألف شخص أي لوجيستيك نحتاجه وأي موارد بشرية نحتاجها في جميع المستويات وأي بنايات نحتاجها؟ والحمد لله هاد العملية عموما تتم بطريقة سلسلة وبطريقة جيدة. وأريد بالمناسبة وأريد بالمناسبة من طبيعة الحال أن أجدد الترحيب هؤلاء المغاربة في بلدهم ووطنهم وبين ذويهم وإخوانهم ولكن أريد أن أتوجه بالشكر والتنويه إلى جميع المتدخلين وهم كثيرون سواء تعلق الأمر بالإدارات أو الجهات



الإرادة اللي من خلال المقاربة التشاركية والتشاورية للبحث عن الطريقة المثلى لتتم هذه المشاركة السياسية للمغاربة المقيمين بالخارج، ولكن أنتم تعرفون هذا زمنه 2021؛

النقطة الثانية بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم مجلس الجالية المغربية بالخارج واحد المشروع أولي موجود موجود ولكن أطلقت دراسة لمعرفة أوفق السبل في تركيبة المجلس وفي طريقة تفاعل هذا المجلس مع مغاربة العالم، وبمجرد ما تستكمل هذه الدراسة والمشاورات والمشاورات المرتبطة بها إن شاء الله سنحيل هذا المشروع، مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم مجلس الجالية المغربية بالخارج على البرلمان أو على مجلس النواب بالخصوص.

من خلال هذه الإطالة العامة والمختصرة أريد أن أقول بأن هناك فعلا إستراتيجية للتدخل تتفاعل مع مغاربة العالم وكل البرامج اللي كانت موجودة من قبل، كل البرامج تم تطويرها كل البرامج تم تطويرها سواء كانت برامج في التعليم أو كانت برامج في الثقافة أو كانت برامج في الدعم الإداري والقانوني كلها زيدت فيها أمور، إما مبادرات نوعية وإما تطوير فيما يخص الميزانيات المرصدة أو عدد المغاربة الذين توجهت إليهم البرامج، فهاذ السنتين جميع تلك البرامج تم تطويرها وأضيفت إليها برامج نوعية تحدثتم عنها منذ قليل، وتشكل مرحلة عملية مرحبا تشكل المناسبة للتفاعل مع هؤلاء المغاربة المقيمين بالخارج واستقبالهم أحسن استقبال، وكما قلت منذ قليل تزايد أعداد المغاربة المقيمين بالخارج الذين يوجدون على أرضهم كل سنة دليل على أن هذه البرامج كانت ناجحة وكانت ناجحة وكانت فاعلة وكانت مفيدة، إن شاء الله نحن أيضا عندنا كل الإرادة في أن نطورها أكثر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وشكرا جزيلًا.

أولاً- برنامج دعم الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم، ويمكن أن أقول بأنه عندنا واحد قاعدة بيانات ديال الجمعيات العاملة في أوساط المغاربة المقيمين بالخارج، ويضم ما يقرب من 1500 جمعية نشيطة بمختلف بلدان الإقامة، وتقوم هذه الجمعيات بواحد الدور، حيوي، حيوي على المستوى الثقافي، على المستوى التعليمي، على المستوى التواصلي، على المستوى المقاولاتي والإقتصادي وعلى المستوى القانوني والإداري في الدفاع عن حقوق المغاربة العالم، وتدعم الحكومة المعنية، وبعض المتدخلين، وعدد من المتدخلين، مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج تدعم عدد من المشاريع التي تقوم بها هذه الجمعيات؛

-برنامج الرفع من قدرات جمعيات مغاربة العالم، وذلك من خلال تنظيم عدد من اللقاءات والدورة التدريبية لفائدة هذه الجمعيات وأحيانا تنتقل فرق إلى بعض المدن لتنظيم هذه الدورات التكوينية، وقد نظمت في كل من برشلونة ومالقة وبعض المدن الأخرى، عدد من هذه الدورات التكوينية؛

-مواكبة جمعيات مغاربة العالم في مبادرات التنمية المشتركة، وذلك للعمل على انخراط هؤلاء المغاربة في الديناميكية التي تشهدها بلادنا على مختلف المستويات، وذلك من خلال القيام بدور الوساطة وتشجيع هذه الجمعيات، المهم أنه هناك إهتمام خاص بجمعيات المجتمع المدني لمغاربة العالم ومحاولة للعمل على إدماجهم في الديناميكية التي يشهدها المجتمع المدني الوطني؛

في الختام بقيت نقطتان أشار إليهما السيدات والسادة النواب المحترمين، الأولى كتهم المشاركة السياسية للمغاربة المقيمين بالخارج، أنتم تعرفون بأن هاذ القضية حتى يجيكم القانون المرتبط في الإعداد للإنتخابات لتنظيم الإنتخابات المقبلة وبعدها نتحدث عنه، بكل صراحة أنا من أوائل من دعم هذا المشروع حتى قبل من 2004-2005-2006-2007 بطبيعة الحال هذا يحتاج إلى فتح حوار موسع وبعدها إن شاء الله نحن عندنا كل





16 و 17 على الحقوق والمصالح المشروعة للمغاربة المقيمين بالخارج، وبسط في المادة 17 كما نعلم جميعا حق المشاركة السياسية بالتصويت والترشيح والانتخاب والممارسة الفعلية لذلك انطلاقا من بلدان الإقامة، إن هذا الحق الدستوري ينتظر اليوم تنزيلا فعليا يمكنهم من المشاركة السياسية والمساهمة في بناء الوطن، وأذكر هنا أن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021 تشير في محورها الفرعي الأول إلى ضرورة النهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام على المستوى المحلي والوطني والجهوي.

ولتحقق شموليته كان من الملائم في تقديرينا التنصيص في الأهداف الخاصة على النهوض بمشاركة المغاربة المقيمين بالخارج، وهو الأمر الذي لم نجد له أثرا في هذه الخطة، كما نؤكد على ضرورة الإسراع بدسترة مجلس الجالية المغربية بالخارج صحيح أشرتم السيد رئيس الحكومة إلى ضرورة إتمام الدراسة المتعلقة به، ولكن أعتقد أننا منذ دستور 2011 إلى اليوم مررنا ب 8 سنوات أو يزيد فيجب أن نسرع بذلك، في الجانب القانوني النقطة الثانية وهو من الأولويات التي يجب إيلاءها العناية اللازمة ذلك أن الجالية المقيمة بالخارج تعيش صعوبات تتصل بالأحوال الشخصية والحالة المدنية والعقارات والأملاك والقضايا الإدارية عموما وجزء من هذه الصعوبات ناشئ عن ازدواجية المرجعية القانونية، وهو ما تحاول الإتفاقيات القضائية تيسيره دون شك ولكن مع ذلك تنتصب إشكالات عديدة كانت محطة دراسة الندوة المنعقدة بمراكش بتنظيم من الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وبشراكة مع وزارة العدل والحريات والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بحضور المحامين المغاربة في الداخل والخارج، حيث عرضت الإشكالات وتم التعاطي معها بالجرأة العلمية اللازمة وتم تقديم اجتهادات قضائية مهمة عبّرت عن الحرص اللازم على الهوية والانتماء والانفتاح على البعد الكوني في

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، نمر الآن إلى باب التعقيبات بإعطاء الكلمة للسيد الرئيس يوسف غربي بإسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد يوسف غربي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية أبدأ من حيث وجب الإبتداء وأتوجه بتحية عالية لكل مغاربة العالم، أحيي جدّهم ومثابرتهم وانخراطهم ومساهماتهم الإيجابية في بلدان الإستقبال، في كل بلد زرتها السيد رئيس الحكومة المحترم نجد لهم فيه مآثر وبصمات، لكن لهم فؤاد يهوي إلى المغرب يسكنهم الوطن يقودهم إليه العشق والحنين، فلهم منا جميعا التحية والتقدير ولهم منا واجب الإهتمام والعناية والحماية، وعذرا لهم عن كل تفريط أو تقصير والتحية موصولة في هذا الإبتداء لكل القطاعات الوزارية والمؤسسات التي تهتم وتعمل على تسيير وتدليل الصعوبات لمغاربة العالم، والمجال الذي تناوله اليوم يعد نقطة التقاء ومصبّ اهتمامات قطاعات عديدة، ولذلك حرصت الحكومة على عقد اجتماعات اللجن اللجنته البين وزارية بموجب المرسوم التي تعمل من خلاله على تتبع التوصيات والإجراءات. وتفاعلا مع ما جاء في عرضكم السيد رئيس الحكومة المحترم، أبدي الملاحظات التالية:

وأبدأ بنقطة أساسية نجدها تتكرر على لسان الجالية وهي المشاركة في السياسة لمغاربة العالم، نص الدستور في مادتين أساسيتين المادة



أما من جهة الإدارة فما فتئت الخطابات الملكية كما أكدتم، السيد رئيس الحكومة، تؤكد وتدعو إلى ضرورة تخليق وتحديث الإدارة المغربية ولا يخفى أن مغاربة العالم يصطدمون أحيانا في تعاملهم مع الإدارة بمظاهر البطء والتسويق وتعقيد المساطر وهو ما يخلف لديهم شعورا بالخيبة ناتجا من المقارنة بين حال الإدارة في بلد الإستقبال وحال إدارة بلدهم الأصل، وهو ما يمتد عميقا في نفوسهم ويدفعهم أحيانا وخاصة عند الأجيال الجديدة إلى شئ من العزوف لا نريد له أن يكبر، ولهذا ندعو إلى تفعيل التوجيه الملكي السامي المتعلق باللامركزية واللامركز ولعل السؤال الثاني الذي سي طرح في هذه الجلسة مرتبط بذلك، ويرتبط بهذا أيضا ما يتعرض له بعض المستثمرين من تضيق ومحاولات الإلتفاف على حقوقهم بتعليلات ومبررات واهية ومنهم من اضطر إلى طرق أبواب البرلمان والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج والتي تتدخل مشكورة في مثل هذه الأمور لإنصافهم، ومن المفيد هنا التأكيد على أهمية القيام بتقييم مدى فعالية العمل بالخط الأخضر الخاص بالشكايات والذي ابتدأ العمل به في الولاية السابقة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون وذلك لمعرفة مدى الإستجابة وجزء كبير من هذه الشكايات يتعلق بالعقارات وبالأموال وبالأحوال الشخصية، ونؤكد على حضور قضايا مغاربة العالم ضمن اهتمامنا بالبرلمان ونشير إلى آخر مبادرة من مجلس النواب..

#### السيد الرئيس:

شيء ما من الإنصات من فضلكم.

#### النائب السيد يوسف غربي:

وهي القيام بمهمة استطلاعية إلى بعض القنصليات المغربية في تعاون تام مع المسؤولين من أجل تطوير وتكريس وتثمين الإيجابيات وتجاوز السلبيات الحاصلة، في الجانب التأطير دينيا

توازن ودون استيلا، وهو ما يجب استثماره في تقديرنا في إطار مناظرة وطنية تمحض لهذه الغاية.

وفي هذا السياق أيضا نقترح في إطار انفتاح الجامعة على محيطها أن يتم إحداث المزيد من وحدات المساطر ومسالك الدكتوراه بالجهات خاصة تلك التي بها جالية كبيرة بالخارج على أن تتركز اهتماماتها البحثية على قضايا الجالية بجهتها بما يراكم مادة علمية رصينة تؤسس على الإجهادات التشريعية المتنوعة.

وخالصة ما سبق السيد رئيس الحكومة المحترم، المزيد من تكييف المدونة مع قضايا وأحوال هذه الفئة وحرصا على التماسك الأسري لهذه الفئة من المواطنين فإنه من المفيد أيضا دعم الحكومة لشراكات مع المجتمع المدني، وذلك لإحداث مراكز الإستماع ودعم القنصليات بمزيد كادين شي حاجة ولكن بغينا المزيد بمزيد من المستشارين القانونيين من أصحاب التكوين المتميز وخاصة في الجهات التي تعرف كثافة للمغاربة المقيمين بالخارج، مع ضرورة تسلحهم بلغة بلد الإستقبال وباللغتين الرسميتين.

وفي نفس الإطار ندعو إلى الإهتمام بفعاليات المجتمع المدني النشيطة وشيء من هذا حاصل دون شك، والتي تقوم بدور تأطير هام يكرس ارتباط المغاربة بهويتهم وقضايا وطنهم وتشجيعا. للمجتمع المدني الجاد والفاعل نقترح أن تبادر القطاعات الحكومية المعنية إلى إحداث جائزة خاصة بالتجارب الجموعية الرائدة على مستوى جاليتنا في الخارج، ومن الإنصاف في القول إن الحكومة المغربية منذ الولاية السابقة عملت على تدليل بعض من هذه الإشكالات بإصدار الدورية المشتركة الموجهة إلى رؤساء البعثة الدبلوماسية والمراكز القنصلية والولاية والعمال والقضاة المحلفين حول تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة والنصوص ذات الصلة على المغاربة المقيمين بالخارج، كما نثير العناية إلى ضرورة توسيع المساعدة القانونية لمغاربة العالم وخاصة المتواجدين بدول الخليج الذين تلقى منهم هنا في البرلمان بشكايات كثيرة.



يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم فريق الأصالة والمعاصرة لمساءلة  
حصيلة السياسات العامة المتعلقة بمغاربة العالم، حيث أوجه لهم  
تحية خالصة أينما كانوا، تحية إعتزاز إلى هذه الفئة المجتمعية التي  
أعترز بالإنتماء إليها رغم أن المطلب الأساسي الذي تتمحور حوله  
وهذه المداخلة ليس فنويا، لأنه يتعلق بحق ديمقراطي ودستوري في  
المشاركة والتمثيلية السياسيتين من أجل ضمان انخراط جميع المغاربة  
سواء كانوا يعيشون داخل أو خارج الوطن في المشروع الديمقراطي  
الذي زكت الدستور الجديد ركائزه ومقوماته، الدستور الذي يجعل  
من كل المغاربة سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات،  
ونسائلكم عمّا تعتزمون القيام بها فيما تبقى من عمر هذه الولاية  
لوضع حد لهذا التهميش السياسي الذي يطال مغاربة العالم، كما  
نسألکم عن ما تحقق فعلا من محاور برنامجكم الحكومي الذي  
التزمت به أمام هذا المجلس في مستهل ولايتكم.

#### السيد رئيس الحكومة،

في هذه الفترة من كل صيف يتواصل موسم العودة إلى الوطن،  
حيث يتزايد الإقبال على القنصليات المغربية بالخارج فماذا فعلت  
الحكومة لكي يتم التعاطي مع هذه الفترة من السنة بطرق خلاقة؟  
الطرق قد يكون من ضمنها فتح الطريق أمام عقود عمل موسمية  
مع متعاقدین محليين للتخفيف من حدة الاكتظاظ أمام الشبابيك  
وتقليص زمن الإنتظار في ظل محدودية الموارد البشرية واللوجستية،  
خاصة في بعض القنصليات التي تعرف تمركزا لأبناء الجالية المغربية،  
دون إفعال الإصلاحات الجوهرية الضرورية من أجل تبسيط  
المساطر الإدارية وتفعيل المنصة الإلكترونية قصد تسهيل الوصول  
إلى مختلف الخدمات القنصلية عبر الإنترنت، في إطار تحديث  
وعصرنة الأداء القنصلي علاوة على تعزيز شبكة المراكز القنصلية  
وتحديث بناياتها عن طريق تمكينها من الولوجيات ومرافق صحية،  
مما يتيح ظروف استقبال تليق بمواطنينا في الخارج مقارنة مع  
الخدمات الإدارية المقدمة لهم في بلدان الإقامة، وهو ما لا يعنى

ولغويا وثقافيا نشير، لقد صار المغرب كما نعلم جميعا محطة إقبال  
وموضو محاكمات واستنساخ فيما يتعلق بالتأطير الديني، غير أننا  
نؤكد على ضرورة توفر شروط مهمة في الأئمة والوعاظ ومنها  
الكفاية اللغوية التواصلية اللازمة أي إتقان لغة بلد الإستقبال معي  
إتقان اللغتين الرسميتين وخاصة بالنسبة للمناطق التي تتواجد بها  
الجالية الناطقة بالأمازيغية، ومن الشروط أيضا المعرفة اللازمة  
بالسياقات الإجتماعية والثقافية لبلدان الإستقبال لفهم  
الإشكالات التربوية والأسئلة النابعة من تفاعل الجالية مع بلدان  
إقامتها وذلك لضمان اندماج سلس وللحفاظ على الأبعاد  
الثقافية والهوية، وفي الجانب الثقافي لا بد من استثماري حقيقي  
لبنائات دار المغرب، صحيح، تيتبنوا دور متاه المغرب..

#### السيد الرئيس:

السيد الرئيس، السيد الرئيس.

#### النائب السيد يوسف غربي:

إذن أكتفي بهذا القدر، واش انتهى طيب على أن أسلمكم نسخة  
منه.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن للسيدة النائبة لطيفة الحمود  
بإسم فريق الأصالة والمعاصرة.

#### النائبة السيدة لطيفة الحمود:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



باخرة مغربية خالصة، أما أثمنة تذاكر العبور فهي من بين الأعلى في العالم.

### السيد الرئيس الحكومة،

إن الهجرة المغربية لا تدر العملة الصعبة فقط، بل إنها تحبل بالكفاءات المغربية المنتشرة في دول العالم والمتأهبة للمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة لبلدها الأصلي، خاصة في ظل لبروز أجيال جديدة من الكفاءات المغربية العالية والمتنوعة والتي لم تبلور الحكومة أي إستراتيجية للإستفادة من خبراتها وتأمين روابط دائمة معها، إذ ليس ببعض المنتديات المرتجلة مثل المنتدى المغربي البلجيكي حول الهجرة الذي حجزت له الوزارة المنتدبة قبل ثلاثة أشهر مئات من الأشخاص من الكفاءات ومن غير الكفاءات وخصصت له ميزانية ضخمة، في حين أنه لن يسفر حتى عن ورقة صغيرة تتضمن توصيات ووجيهة أو خلاصات مفيدة، إن مثل هذا التعاطي الكمي والسطحي والاستعراضي مع الكفاءات المغربية بالخارج مجرد يجب أن يعوضه تفاعل إيجابي خلاق بل تكون فيه الكفاءات المغربية بالخارج لا تكون فيه الكفاءات المغربية بالخارج مجرد جمهور مجرد يؤتى به للتصفيق فقط بل شركاء حقيقيين في التفكير يدلون بأصواتهم وتصوراتهم وأفكارهم ومقترحاتهم، فهذه الكفاءات يمكن استثمارها في العديد من المجالات هن وهناك أيضا وخاصة على مستوى تعليم اللغتين العربية والأمازيغية ونشر الثقافة المغربية في الخارج وإغناء برامج التربية والتأطير الديني من أجل الحفاظ على الهوية المغربية لدى الأجيال الجديدة للهجرة، وهذا لن يتم دون وضع مقاربة تشاركية مندججة تشرك الكفاءات المحلية العارفة بالتركيبية النفسية والإجتماعية والثقافية لأبناء الهجرة لأنها منها وإليها، 5 ملايين المغاربة ليس لهم سوى مركزين للثقافة الأول بكندا والثاني بفرنسا وفي بلجيكا لا ندري، كيف تحولت داركم في إطار الشراكة المغربية الفلامانية إلى دارنا، الفضاء المحدود على مستوى المساحة والإنتاج

الحكومة من مهمة تجويد الخدمات الإدارية داخل أرض الوطن كذلك، خاصة وأن العطلة ترتبط لدى العديد من مغاربة العالم بالملفات العادية والأحكام القضائية والشكايات الإدارية ومساطر التحفيظ خشية السطو على عقاراتهم وإجراءات الزواج والطلاق ومشاريع الإستثمار وملفات المتقاعدين وتعشير السيارات وغيرها، فماذا أعدت الحكومة من تدابير لتعيين مخاطبين للمهاجرين داخل الإدارات العمومية وتبسيط الإجراءات وتسريع معالجة المنازعات القانونية والإدارية؟

### السيد رئيس الحكومة،

ماذا أعدتم لشطر العودة من عملية العبور لهذه السنة من تدابير خاصة وإجراءات استثنائية من أجل تفادي كارثة السنة الماضية بميناء طنجة المتوسطي؟ وماذا أعدت مصالح الوزارة المنتدبة ووزارة النقل ومؤسسة محمد الخامس وإدارة الميناء لإحتمالات الازدحام خاصة في أفق تسارع وتيرة العودة وتزامنها مع عطلة عيد الأضحى بأرض الوطن وموعد الدخول المدرسي بالمهجر؟ ولقد سبق وأدرجتسؤالا كتابيا في الموضوع إلى سيادة الوزير على إثر هذه الكارثة ظل دون جواب حتى الآن، لقد كنت السنة الماضية شاهدة في عين المكان في غياب تام لمحاورين ومخاطبين إذن لم تشكل الحكومة خلية أزمة، وبذلك قضى على الأقل أزيد من 30 ساعة انتظار قبل الصعود إلى الباخرة في ميناء يفترق إلى المرافق الصحية المتنقلة الكافية، هذه الأوضاع المزرية تجعل العديد من الأسر يتخوفون من العبور على متن سياراتهم لكنهم يضطرون إليها بسبب الغلاء الفاحش لتذاكر الطائرات ويؤسفنا فعلا أن نكرر كل سنة نفس الشكاوى التي لا يبدو أن الحكومة تتعاطى معها بالجدية اللازمة مستهينة بخمسة ملايين من المغاربة يساهمون في اقتصادي بلدهم بما يفوق 60 مليار درهم من العملة الصعبة حيث يخصص لعبورهم البحري أسطول هزيل لا توجد ضمنه أية



أود أن أختتم بما حصل أمس في مطار محمد الخامس لقد انتظرنا لأكثر من ساعة لكي نحصل على حقائبنا، فمرحبا بالمغاربة المقيمين بالخارج، وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة الآن للسيد الرئيس توفيق كميل بإسم فريق التجمع الدستوري.

#### النائب السيد توفيق كميل رئيس فريق التجمع الدستوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

بداية لابد السيد رئيس الحكومة أن نسجل بكل إيجابية العناية الخاصة والمكانة التي كسبها الجالية المغربية في السياسات العمومية ديالكم والبرنامج الحكومي الذي جيتو به وفق خارطة طريق التي رسمها صاحب الجلالة نصره الله.

السيد رئيس الحكومة،

نريد أن نوه أيضا بالعمل الذي كنقوم به الجالية المغربية في الخارج، وبالخصوص في الدفاع على القضية الوطنية التي كتدافع فيها بكل الإمكانيات التي عندها.

السيد رئيس الحكومة،

كل الجهود ديالكم التي كتعملوها مع كامل الأسف في أرض الواقع كيفما كنقولو إيد وحدة ما كتصفقش، ال تنزيل ديال الجهود ديالكم السيد رئيس الحكومة، ما كتلمسوهاش في أرض الواقع وهذا ماشي ذنبكم السيد السيد الرئيس ولا السادة الوزراء، على أن كنلقوا المعاملات كتختلف من إدارة على أخرى وهاذو

والإشعاع، ولماذا الوزارة عاجزة عن توفير مركز ثقافي خالص لها في بروكسيل بأجندة ثقافية مغربية بعيدا عن التجاذبات الثقافية والسياسية البلجيكية، أما دار المغرب في أمستردام والتي استنزفت ميزانية ضخمة في اقتناء المبنى وأشغال الصيانة فلا ندري لماذا هي مقفلة في وجه مواطنينا بهولندا منذ انتهاء الأشغال قبل أربعة أعوام.

السيد الرئيس الحكومة،

جميل أن نتغنى بالارتباط العاطفي الذي يجمع مغاربة العالم بالوطن الأم وهو ارتباط قوي وحقيقي بلا شك، لكن أمام هذا الوضع المختل وإزاء السياسات والتدابير الترقية المعتمدة نطلب منكم باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن تتداركوا الأمر للحفاظ على حب الود المكين بين أبناء الجالية ووطنهم الأم، وتدعيمه سياسيا بالمسارعة إلى تنزيل مقتضيات الفصول 16-17-18 و163 من دستور 2011 وإيجاد الآليات القانونية من أجل تفعيل المشاركة السياسية لمغاربة العالم، حيث تدعو الضرورة إلى إجراء إصلاحات توفر الآليات التمثيلية في البرلمان بمجلسيه ومن بينها مراجعة مدونة الانتخابات والقوانين التنظيمية وتحديد التقطيع الترابي ونمط الاقتراع بما يضمن لمغاربة العالم حق التصويت وحق الترشح في جميع الإستحقاقات الوطنية ودعم تمثيليتهم في جميع هيئات الحكامة والمؤسسات الدستورية بالمملكة، فمناقشة مقترح قوانين لتفعيل الفصول المتعلقة بمغاربة العالم هي تجسيد للفهم الشامل للديمقراطية، التي لا يمكن أن تنبني على تغييب شريحة مهمة وأساسية من المواطنين والمواطنات المغربية رغم مساهمتهم الفعالة في اقتصاد بلدهم وتأهبهم الدائم للدفاع عن قضاياهم المصيرية.

السيد الرئيس الحكومة،



له المغاربة كيتلقاوا فيه من كل بلدان العالم من كل البلدان الأوروبية كيجيوا كيتلقاوا تما أولا من أجل الاستثمار، وثانيا من أجل يتلاقاوا مع الاحباب دياهمم اللي مثلا في فرنسا وكنشوفوا أن أجنيبين كيجيوا كيشربوا عقارات في هداك المعرض، اليوم تطرح واحد المشكل أربع سنوات هذه هو الاقتناء من عند الوداديات السكنية احنا كئأكدوا العمل النبل اللي كيقوم به السكن التضامني ولكن مع كامل الأسف اليوم هاد النوع من السكن اصبح اليوم واحد الناس كيفما كيقولوا سمسرة أو مالين الشكارة كيستثمروا في هاد النوع والنتيجة هي اللي كنشوفوا في SMAG اليوم وكنظن أنكم تبعتهو بغينا نعرفوا أشنو درتوا في هاد المسألة السيد هذا ماشي ذنبكم راه كئأكدوا راه ماشي ذنبكم الله يكون في العون ما يمكنش لكم تكونوا PAR TOUS هنا وهنا ولكن أشنو درنا لأن 4 سنين واحنا في هاد المشكل ومازال اليوم كنعيشوه.

#### السيد رئيس الحكومة،

ما غاديش نكون ما نكونوش عديمين ونقولوا بأن ما كاين والو عملتوا الكثير من أجل الحماية ديال هاد الناس وكنهوا بالعمل اللي فمتوا به واللي قام به السيد الوزير وزير العدل واللي كيقوم به السيد الوزير الوصي على الجالية من خلال التعديل ديال المادة ديال تحفيظ العقار فيما يخص الوكالة فيما يخص المادة 2 ولكن هادشي راه ماشي كافي كئطلبوا منكم هذا طلب خاص ديال هاد الناس لأن تلافينا بهم السيد الرئيس وداكشي لاش خصصنا هاد المداخلة لهم طلب خاص لأن اليوم شحال ديال المغاربة عناوا من هاد الودادية، ومع كامل الأسف اليوم كنشوفوا هاد الباب باقي مفتوح وباقي الناس كيديرو RESERVATION عند هاد الوداديات بدون ما يكون أي حل، نحن لسنا ضد الوداديات ولسنا ضد أي حاجة ولكن نحن مع حماية هاد الفئة من المواطنين

بالناس المسؤولين داخل الإدارات، المجهودات اللي كيقوم بها الجالية المغربية ما يمكنش نبخسو منها لأن ملي كنشوفو 7.4 ديال المليار ديال الدولار كتحويلات اللي كتجي لبلاد، وهي 6.2 من الناتج الداخلي الخام، وكنتمشي في الإستثمارات داخل البلاد، كنشوفو أن هاد الإستثمارات مع كامل الأسف 14% دياها كتمشي في استثمارات اقتصادية مدرة للدخل ولفرص الشغل، وكنشوفو أن 41% منها كتمشي للعقارات ولكن الحماية ديال هاد الإستثمارات ما كيناش، ناخذو على سبيل المثال السيد رئيس الحكومة، الإستثمارات اللي كيستثمرو فيها هما مقاولات صغرى وفي بعض الأحيان كتكون مقاولات متوسطة، من خلال المقاولات دياهمم ما كئلقاوش un accompagnement لهاذ الناس ولا واحد التكوين ليهم قبل ما يدخلو في هاد الإستثمار، مع كامل الأسف كيمشيو كيرجعولبلادهم كيلقاو ضرائب كئسناهم ما كيكونوش كينتظروها علاش؟ لأن كاين واحد الآجالات ديال ديال التصريحات اللي ما كئخذاش بعين الإعتبار عندهم هما، وما كئكونش مواكبة للفترة اللي كيدخلو فيها.

#### السيد رئيس الحكومة،

واحد النقطة اللي بغينا نأكدو عليها كثير وبكل صراحة اللي كئحز في نفسنا السيد رئيس الحكومة نبغيك تصنت ليا فهاد النقطة بالذات والسيد الوزير، هادي أربع سنوات هاد الإستثمارات اللي كيديروها مغاربة الخارج كيجيوا من معارض اللي كئمشيو على الدول الأجنبية وكنعرضوا فيها المنتج المغربي، بغيت المشاكل كثيرة وكفريق بغينا نأكدوا على نقطة واحد هي العقار مادام نسبة الإستثمار في العقار هي أعلى نسبة في المداخيل دياهمم هي 41% وكنشوفوا واحد المعرض اللي كيكون سنويا في فرنسا وفي بعض الدول هو SMAG IMO وكنشوفوا واحد الظاهرة هادي 4 سنين عوض كان هداك المعرض كان بمثابة عرس كيجيوا



درهم، ودائعهم البنكية هو اللي كيحرك الإقتصاد المغربي تعادل 20% من الودائع المغربية في الأبنك الوطنية، كيما قلتوا مغاربة العالم هم أكثر الشعوب ارتباطا بالوطن الأم دياهم، أكثر من النصف كيرجعوا للمغرب، بغينا نتساءلو على النصف الآخر علاش ما كيجيش؟ والجيل الثاني والأجيال الجديدة اللي خصنا نشجعوهم باش حتى هما يجيو، هاد الأجيال ديال الشباب والأجيال الجديدة حتى هما خص نخلقو آليات ديال تشجيع باش يجيو لبلادهم، كذلك وجب توجيه التحية إلى مغاربة العالم لأنه في 12 مليون سائح كاين 5 مليون ديال المغاربة من ضمن 12 مليون سائح.

#### السيد رئيس الحكومة،

غادي نعطيك أرقام مقلقة مع الأسف، 8000 إطار، 1200 رجل أعمال، 600 مهندس، 630 طبيب غادرو المغرب سنة 2018 وانضافوا إلى مغاربة العالم حسب المنظمة العالمية للهجرة، إلى حدود شهر أبريل المنصرم كذلك تراجعت التحويلات بنسبة 3%، وكان هاد الوضع غادي يكون أسوأ لولا التحويلات اللي عرفت واحد الإرتفاع ديال المغاربة ديال الشرق الأوسط، كذلك هناك إشكالية الحفاظ كيما تطرقتو لها، السيد رئيس الحكومة، راكم عارفين المشاكل مع الأسف بغينا في التعقيب تعطينا الحل، إشكالية الحفاظ على الهوية اللغوية والدينية والوطنية الحقيقية، المغاربة كيوجدوا صعوبة في التربية ديال الأبناء دياهم والاندماج ديال الأبناء دياهم، كذلك بغينا في الفريق الإستقلالي أنه الحكومة تعطينا واحد إستراتيجية ديال الإهتمام بالجيل، الأجيال الجديدة ديال المهاجرين، اللي هو الجيل الثالث والجيل الرابع من أجل توطيد ديال العلاقة وتقوية العلاقة دياهم بالوطن دياهم؛

كاين كذلك، عندنا في الفريق الإستقلالي بغينا نوجهو للحكومة ماشي فقط الانتقاد ولا ملاحظات ولكن اقتراحات، الحكومة

المغاربة اللي كتأدي واحد المهمة و كتأدي واحد واجب وطني كبير لهاد البلاد، وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد النائب عمر احجيرة بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية.

#### النائب السيد عمر احجيرة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

#### السيد رئيس مجلس النواب،

#### السيد رئيس الحكومة،

#### السيدات والسادة أعضاء المجلس،

أولا في الفريق الإستقلالي لا يمكننا أن ننكر المجهودات اللي قامت بها بلادنا في السنوات الأخيرة والتحويلات الإيجابية الكبرى في التعاطي مع ملف مغاربة العالم، وهاد التحويلات اللي عرفتها بلادنا في التعاطي مع هاد الملف كترجع أساسا إلى العناية السامية ديال صاحب الجلالة بهاد الملف وبهاد الشريحة ديال المواطنين اللي كيقطنوا خارج المغرب، بالمناسبة كذلك الفريق الاستقلالي يجبي عاليا كل المتدخلين على المجهودات الكبيرة دياهم في عملية العبور وعملية الإهتمام بالمغاربة في التنقل دياهم إلى أرض الوطن.

#### السيد رئيس الحكومة،

أكثر من 5 دالمليون مغربي النصف دياهم أكثر من النصف دياهم تزداد في الخارج بمعنى هاد المغاربة هادو كيمثلوا 14% من مجموع الساكنة، كيقطنوا في جميع أقطار العالم أكثر من 100 دولة، هم خزان قوي من الموارد البشرية المتألفة في كل الميادين، تحويلات دياهم كتقارب كيما قلتوا 7 دالمليار دولار أي ما يعادل 70 مليار



78% ديال المغاربة اللي عايشين على برا كلهم إما عندهم الجنسية وإما أنهم في طور التجنيس، وبالتالي هذا الرقم خاص ولا بد ناخذوه بعين الإعتبار، باش هاد الناس نعطيهم إهتمام باش يبقاوا علاقتهم وطيدة مع الوطن دياهم؛

كذلك لتفادي قضاء العطل بين أروقة الإدارات ملي كيجيوها وهما كيدوروا في الإدارات خاص أولا التعريف ديال التواصل معهم على أساس أنه كاين الرقمنة ديال بعض الإدارة وخاص تعميم الرقمنة ديال الإدارات، لأنه أكثر من 50% ديال المشاكل غادي تحل إذا كانت الرقمنة وإذا تواصلنا معهم، وكنوجه رسالة للسيد الوزير المكلف بالمغاربة ديال الخارج أنه يوجد واحد الكتيب للمغاربة ملي يكونوا داخلين وعندهم الوقت في الطيارة يقرأوا اشنو هما المستجدات واشنو هو الجديد اللي كاين في بلادهم باش يعرفوا راه ما عندهومش علاقات مستمرة بالبلاد ديالنا، أشنو كيجرى فيها وشنا هما التحولات والتغييرات والتحولات اللي كتعرفها بلادنا، وبالتالي خص نخلقوا هاد آلية التواصل في داك الوقت ديال التنقل دياهم؛

كاين كذلك مشاكل ديال تعرفها عملية العبور ديال الغلاء وكذا ولكن بغينا كذلك نوجهوا رسالة للسيد رئيس الحكومة باش عملية التفتيش تكون غير مرة واحدة وتعطى لهم وريقة باش مني يدوزوا عبر ممرات ديال التفتيش تكون عندهم ورقة بأنهم تفتشوا غير مرة ما تفتشوش بزاف دالمرات وهما داخلين لبلادهم؛

وكاين في إطار تحضير النموذج التنموي الجديد الذي نادى به صاحب الجلالة كنفترحوها باش تصبح هاد 5 دالمليون مغربي اللي مقيمة بالخارج أحد مكونات المعادلة التنموية الجديدة في بلادنا وأنا ندمجهم، لأنهم كفاءات كبرى كتعيش في الخارج خصها تدخل للمغرب خاصها تشاركنا هناك أطباء، أساتذة، رجال أعمال، كفاءات كبيرة، خصنا ندعوها باش تدخل تنخارط في التنمية ديال بلادها، خصنا نتعاملوا مع المغاربة في الخارج على

خصها توضع واحد إستراتيجية واضحة المعالم في الملف ديال مغاربة العالم، مع الأسف، اليوم جينا كناقشوا هاد الملف وجينا مع الصيف، وكأننا كناقشوا ملف مغاربة العالم غير في الصيف بحال اللي عندهم مشكل غير في الصيف ومرتبط فقط بالعبور، في حين أن خص يكون هاد الملف ملف يناقش في كل سنة عندهم مشاكل كيدخلو للمغرب ماشي فقط في الصيف، ولكن في كل فصول السنة، في الأعياد، في المناسبات إلى آخره، وبالتالي خص تكون واحد إستراتيجية واضحة ومتكاملة ديال التعاطي مع ملفات مغاربة العالم بشكل شمولي ماشي بشكل مجزأ، وتكون فيها، خاصة، واحد الحاجة اللي أساسية هي التواصل والإنصات، وما نعطيوش هاد الصورة النمطية ديال كناقشوا مغاربة العالم في الصيف لأنه مرتبط بالعبور؛

كذلك، السيد رئيس الحكومة، قلتي لنا واش تيجي إن شاء الله القانون وغادي نناقشو المشاركة ديال مغاربة العالم، مشاركة ديال مغاربة العالم خصها واحد المسائل تقنية ولوجيستكية كبيرة، باش يمكن أنهم يشاركوا في الحياة السياسية وهذا كنظن بأنه ما غاديش نختلفو فيه لا أغلبية ولا معارضة، ولكن خص نبدأوها من اليوم، وخصنا نشاركو فيها المغاربة اللي كيسكنو على برا، وخصنا من اليوم نوجدو، نوجدو باش ماشي مللي نوصلو ل2021 نقولو، ايوا راه كان خصنا الوقت وكاين أمور معقدة تقنية وبالتالي عاوتاني نؤجلها مرة أخرى؛

كذلك الحكومة خص ولا بد أنها تعمل على إخراج كل القوانين التنظيمية المتعلقة بمغاربة العالم؛

كذلك الحكومة ولا بد أنها تشجع عودة المغاربة لبلادهم عبر بوابة الإستثمار، نشجعهم بخلق آليات جديدة ديال الإستقبال داخل المراكز الجهوية ومنحهم تحفيزات ضريبية وإدارية؛

السيد رئيس الحكومة،





المكلفة بالجالية المغربية بالخارج وذلك بالإفتتاح وإعادة استقطاب الكفاءات في الخارج والإستفادة من تجربتها.

في مقابل ذلك فإن مغاربة العالم يعانون في بلدان المهجر لا سيما بعد صعود اليمين المتطرف في عدة دول أوروبية حيث تتواجد نسبة كبيرة منهم وهو الأمر الذي يتطلب من الحكومة أخذ هذه المعطيات بعين الإعتبار من خلال سياسة واضحة اتجاه بلدان المهجر من أجل حمايتهم من كل أصناف الميز والتعامل معهم بدونية وتأمين أمنهم وسلامتهم والحفاظ أيضا على حقوقهم، وعلى مستوى آخر وإذ نقدر أهمية المجهودات التي تبذلها الحكومة لفائدة جاليتنا المغربية بالخارج برعاية ملكية سامية، فإننا نطالب بحماية القاصرين من أبناء المهاجرين باعتبارهم فئة هشة معرضة للإستغلال من قبل عصابات الإتجار في البشر أو الجماعات التبشيرية المتطرفة كما ندعو الحكومة إلى تطوير وتفعيل اتفاقية الضمان الإجتماعي علاوة على تجويد الخدمات القنصلية بتمكينها بالإمكانات المادية والموارد البشرية، وتجويد الخدمات الإدارية داخل المغرب بما يتطلبه الأمر من مرونة وسرعة والتعامل مع شكاياتهم وحل مشاكلهم المتعلقة بالتعويض عن حوادث الشغل أو السير وتصفية تركات ذويهم المتوفين بالخارج، وحل النزاعات الأسرية الناتجة عن الزواج المختلط أو الطلاق أو الحضانة وغيرها.

كما لا تفوتنا الإشارة إلى ما يتهددهم من سطو عن طريق التزوير على عقاراتهم، وبالتالي فإننا نعتبر بأن حماية حقوقهم العينية واجب وطني، السيد الرئيس، يجب الإستعدادات والتحضير القبلي والحيد لاستقبال الجالية المغربية في ظروف جيدة حتى يتسنى لهذه الجالية الإنخراط والإندماج في الحركة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تعرفها بلادنا، كما يجب فتح باب المنافسة في النقل الجوي للمناطق البعيدة خاصة أمريكا وكندا حتى يتسنى لأفراد الجالية المغربية وأسره العودة إلى بلادهم أيضا، ولا نختصر على النظر إلى

أساس أنهم مغاربة ماشي مهاجرين، وبالتالي يكون يحسوا براسهم بأنهم بحالنا بحالهم عندهم نفس الحقوق ونفس الواجبات، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب عبد الحكيم الأحمدي بإسم الفريق الحركي.

النائب السيد عبد الحكيم الأحمدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتدخل بإسم الفريق الحركي للإدلاء بوجهة نظرا بخصوص الموضوع المطروح الذي يتعلق بشريحة مهمة من المغاربة، نخصها بمحبتنا وتقديرنا واعتزازنا كذلك بالدور الذي تطلع به على كافة المستويات، كما تحظى برعاية وعطف صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، في هذا الصدد نشير بأن الجيل الجديد من المهاجرين المغاربة أثبتوا كفاءتهم وصنعوا سمعة طيبة في بلاد المهجر فهم الآن يتقلدون مناصب مهمة في بلاد المهجر وتمكنوا من ولوج عالم الأعمال والمقاولات، كما أنهم أصبحوا يشكلون جماعات للضغط تساهم في الدفاع عن مصالح المغرب في الخارج على مستوى العمل الدبلوماسي الموازي بالإضافة إلى مساهمتهم في تنمية البلاد بحيث أن تحويلات مغاربة العالم تمثل حوالي 7% من الناتج الداخلي الخام وتشكل أول مورد للعملة الصعبة. وهنا لا بد أن نشيد بالبادرة النوعية والمتميزة لكتابة الدولة



أيضا في ما يتعلق بتوسيع العرض الثقافي وفي ما يتعلق بتوسيع إحداث المراكز الثقافية على المستوى الدولي في بلدان الإستقبال، وهناك أيضا الإبداع وهذا هو الذي يهمننا فالإبداع هو الإجراء الذي ينبغي أن تتسم به الحكومة في كل الملفات، ونلمس الإبداع فهذا المجال على مستوى منتديات الكفاءة المغربية سواء العلمية والصناعية والخدماتية والتعليمية، وأيضا التشبيك اللي اتجهت ليه، اتجه ليه القطاع الحكومي المعني عبر إحداث شبكات من قبيل منتدى المحامين وأيضا منتدى الكفاءات في صناعة الطيران، وأيضا الشباك الوحيد المتنقل والجهة 13، وهذا هو الإبداع الذي نحتاج إليه، فنحن لا نحتاج إلى وزراء اللي كيقضطو العمل الإداري و فقط، بل إلى وزراء بيدعون حق الإبداع ويتجهون نحو التنفيذ، ولكن السيد رئيس الحكومة اسمحو لي بعد هذه التوطئة على مستوى هذا القطاع أن أقول اليوم أن هذا يقام بميزانية متواضعة، لا بد أن تراجع هذه الميزانية لاسيما وأن معظمها يتجه نحو القطاع الاجتماعي؛

على مستوى الخصاص اللي كاين في الأطر في القنصليات، فكايين خصاص، وهذا الخصاص ما يمكن يتعالج إلا في الحكومة بتخصيص موارد بشرية إضافية للقنصليات، لأنه ثاني إيلا شفنا الفيديو اللي تبتداول اللي مؤخرا على القنصلية فلنسيا، أن الانتظار لمدة 6 ساعات أو هما يقولو بأن الموظفين يقومون بمجهود جبار، ولكن القلة دياهم هو اللي أدى لذلك، يعني كاين إشكالات اللي الحكومة هي اللي مسؤولة عليها، مسألة أيضا وهذا هذا أساسي، لا ينبغي أن ننظر اليوم إلى الجالية كرقم معاملات و فقط، فالجالية بمجرد أن تطأ قدمها على أرض الوطن كتعدد القطاعات الحكومية المتدخلة في مجالات مختلفة، وبالتالي فكل قطاع حكومي خاصو يتحمل مسؤوليته أثناء تواجد أبناء الجالية في أرض الوطن باش نقلو من 2 المليون و 600 لأكثر، واحد الحصص اللي هي أكثر خدمة لهاد الفئة لأنه يكون التنسيق

الجانب الأوروبي فقط، نشير أيضا السيد الرئيس إلى معاناة الجالية المغربية بدول الخليج، معاناة الجالية المغربية بكندا بعد عودتهم للإستثمار في ديارهم لقو مجموعة من العراقيل يجب حلها، وعلى العموم نطالب باستراتيجية وطنية ورؤية واضحة لصالح الجالية المغربية لاسيما على مستوى الهوية والتعليم والتأطير الديني والمشاركة السياسية وجذب الإستثمار ببلدهم وقضاء مآربهم، شركا لكم.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، بإسم الفريق الإشتراكي الكلمة للسيد النائب سعيد بعزيز.

### النائب السيد سعيد بعزيز:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات السادة النواب،

أولا لا بد أن نشيد بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها الجالية المغربية المقيمة بالخارج خدمة لقضايا الوطن، فالجالية المقيمة بالخارج هم خير سفراء للبلد في مجموعة من الاتجاهات وفي مقدمتها المساهمة في تدوير الهوية الوطنية الدينية والثقافية والإجتماعية والدفاع عن القضية الوطنية، فلا أحد يجادل اليوم على أن القطاع الحكومي المعني خطى خطوات جد جريئة وإيجابية خدمة للجالية المغربية، فكما جاء على لسان السيد رئيس الحكومة أن هناك مجهودات جبارة تتعلق أولا بتطوير وتوسيع ما كان من قبل، من قبيل مثلا برنامج الجامعات الشبابية اللي تم توسيعها من إلى خمس، بعدما كانت واحدة؛



## السيدات والسادة النواب المحترمين،

لقد أنصتنا بإمعان لجوابكم، وما جاءت به الحكومة، لكننا نؤكد في المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية أن النهوض بأوضاع مغاربة العالم ليس مسألة موسمية مرتبطة بالربوع أثناء العطل الصيفية والأعياد بل هي مسألة تقتضي تفعيل ما التزمتم به في برنامج الحكومي الحالي والسابق، والذي صوت عليه مجلس النواب، وما جاء به الدستور في حقوق لفائدتهم، ونؤكد على ضرورة تفعيل حقوقهم كاملة بما فيها التمثيلية السياسية وتحليل تجربة 84 اللي يمكن نعرفو مستقبلا أن تكون مشاركة تمثيلية لفائدة مغاربة العالم تكون ناجعة وفعالة والمشاركة فيهم في المؤسسات الإستشارية وهيئات الحكامة وتفعيل القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية في الخارج، وهذا نعتبره مطلباً ديمقراطياً أساسياً لإعادة الثقة وربط الجسور بين مغاربة العالم ووطنهم الأم، وهم يفوق عددهم 5 ملايين نسمة مقيمين في أوروبا وبلدان عربية وغيرها من الدول وأغليبتهم شابات وشبان أقل من 40 سنة.

## السيد الرئيس الحكومة،

لا يمكن اختزال دور جاليتنا في إدخال العملة الصعبة، فهي تمثل ثروة بشرية مادية وغير مادية لما تزخر به من كفاءات وطاقات يمكن تأهيلها لتلعب دوراً أساسياً في الدفاع عن المصالح العليا لوطننا اقتصادياً وسياسياً، كما يجب تجويد وتعميم تجربة الشباك الوحيد لصالح مغاربة العالم في بلدان المهجر وعلى الصعيد جهات وأقاليم المملكة من أجل تحقيق نجاعته، وللحد من بطء والعراقيل الإدارية والمواكبة لمشاريحهم الإستثمارية المنتجة وحماية ممتلكاتهم العقارية.

## السيد رئيس الحكومة،

هناك مهاجرات ومهاجرون يعيشون مشاكل في بلدان إقامتهم ومرتبطة بالعزلة والرفض الإجتماعي والصعوبات الإدارية، وخاصة

والإلتقائية ما بين القطاعات الحكومية المعنية، مسألة أخرى في ما يتعلق بالمشاركة السياسية، المشاركة السياسية السيد رئيس الحكومة لن نقبل بأنها تبقى حتى لنهاية ديال الولاية وتجي مع القوانين الإنتخابية فذاك الزخم اللي تيكون، خاصها تجي وفي وقت كافي من أجل أنها تلقى نقاش حقيقي، أيضا سبق لنا طرحنا التعديل ديال الظهير 21 دجنبر 2007 من أجل الفتح بالمقاربة التشاركية لمجلس الجالية المغربية بالخارج، من أجل إشراك حتى هو في السياسات العمومية إسوة بمواطنين الداخل، فالمواطن في الداخل هو نفسه المواطن في الخارج من حيث الحقوق، وبالتالي عندنا المقاربة التشاركية للداخل خاصنا نوضعها أيضا للخارج، مسألة النصب اللي كيتعرضو ليه في العقار مجموعة الأمور اللي..

## السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات، في ما تبقى من الوقت، آ عفوا، هذا خطأ غادي يمكنني نعيظ ضعف الغلاف الزمني، السيدة النائبة ثورية الصقلي بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية، عجبك الحال.

## النائبة السيدة تريا الصقلي:

ضروري، باش ناخذ وقتي شي شوية.

## السيد الرئيس:

دقيقة إضافية، عن إذن السيدات والسادة النواب.

## النائبة السيدة تريا الصقلي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة النواب،

السيدات والسادة الوزراء،



نبين الجهد الضخم اللي كاين، وهنا يجب أن أتوقف عند القضية ديال الدخول، الإزدحام الانتظار ديال المسافرين اللي كان وقع السنة الماضية عند المغادرة بالمناسبة وقع في يوم واحد فقط، يوم واحد والسبب واضح هو أن طنجة المتوسط كيدوز 42.000 ويمكن نمشيوا حتى ل47.000، داك النهار جات 53.000 مسافر، طبعي إيلا يمكن تدوز 42.000 حتى ل47.000، إيلا جات 53.000 غادي، كان يوقع تأخر ديال 12 ساعة بالنسبة للبعض أو ديال 24 ساعة، حساب بسيط، ولكن عندنا إشكال آخر أهم هو أن احنا كندوزو 43.000، خص الميناء المستقبلي يكون مستعد راه عندنا مشاكل بالنسبة للميناء الآخر، الطاقة الإستيعابية لميناء الجزيرة الخضراء هو 20.000 مسافر فقط و5000 سيارة يوميا فقط، معنى ذلك أنه واخا نخرج 40 ألف خص الآخر يستقبلها كيغادي ندير؟ ولذلك وممنوع علينا وبالمناسبة ممنوع علينا تخرج الباخرة من هنا إلا كان في الطرف الآخر استعداد لاستقبال الباخرة ما يمكنش تمشي وتبقى في البحر كتسنى يعني هناك حتى بالنسبة للبلد اللي كيستقبل وهناك حدود لطاقت الإستقبال، طيب منين جا المشكل، بأن احنا اخترنا باش يكون التذاكر مفتوحة وأنتم كتعرفوا العالم كله التذاكر كتعتمد على الحجز المسبق، من هنا كيعرفوا الواحد عنده الأحد مع 12 أو عندو الأحد مع 3، احنا عندنا التذاكر مفتوحة بمعنى كيحيوا الناس حتى لتما وكيطلع صالحة لمدة سنة واش يمكن نرجعوا على هاد التذكرة المفتوحة ونديروا هذا غادي يضيق شوية على هاد المغاربة اللي كيسافروا، ولكن هو الحل الحقيقي الجدري هو هذا باش يمشي الواحد كيصرف الباخرة ديالو احنا ما عندناش هاد القضية الآن، تسهيلا على المغاربة دارت هاد المسألة فلذلك كمنطلبو منهم حتى هما يتفهموا هاد الصعوبات اللي كتكون اللي هي صعوبات موضوعية، وهذا في يوم واحد وقع، لم تقع مشاكل طول هديك شهرين الأخرى ما وقعناش مشاكل كاين مشاكل

الطلبة والعاملين، وهي مشاكل تتعلق ببطاقة الإقامة والتغطية الصحية وغير ذلك، والبعض يعاني من أجل الاستغلال والعنف ولا سيما النساء والأطفال غير المرافقين ومشاكل متعلقة بحقوق الأسرة وخاصة أثناء الطلاق كإحاطة بحماية حقوق الأطفال.

وأخيرا، السيد رئيس الحكومة، إحاطة عملية العبور بجميع الشروط الصحية والأمن والسلامة وتقديم أئمة تفضيلية في مجال النقل، ليتمكنوا من زيارة أرض الوطن مع أسرهم، ولكي نجعل أطفال جاليتنا أكثر ارتباطا بوطنهم وراثته الثقافي والحضاري لتشجيعهم على العودة لوطنهم لنجسد الشعار "أحب وطني وسأعود إليه" ونعتز بمغربيتنا في العالم ونحييهم على تشبثهم بوطنهم وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، السيد الرئيس الحكومة، لكم الكلمة للرد على التعقيبات فيما تبقى من الوقت.

#### السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله.

#### شكرا جزيلا السيد الرئيس،

شكرا لجميع السيدات والسادة النواب المحترمين من الأغلبية والمعارضة، والذي برهنتم من خلال مداخلتكم بأن بلدنا وأيضا الحكومة قامت بمجهودات جبارة للاستجابة للحاجيات مغاربة العالم، ليس فقط في الصيف فقط فهذا غير صحيح، السياسة العمومية التي تعتمدها الحكومة هي سياسة مستمرة طيلة السنة، كثير من البرامج اللي كنهضرو عليها هي كاينة في جميع الشهور، أولا.

ثانيا- الدخول 2.5 دالمليون اللي قلنا ولا 2.7 هي في شهرين ونص فقط، ماشي معناه ما كيدخلوش مغاربة آخرين من مغاربة العالم طول السنة، هاد العدد فقط ديال شهرين ونصف، باش



خص التعريف به أكثر باش يعرفوا أكثر يدخلو بطريقة سريعة أكثر هذا متافق معهم.

بالنسبة لمشكل الودادية اللي شار لها أحد الإخوان واحد الودادية هي وداوية واحدة وراه على كل حال القضية في القضاء، الوزارة المعنية راه كتستقبل المعنيين باستمرار وهي دارت ليهم الدعم القانوني عن طريق تعيين محامين، الوزارة هي اللي عينات 2 دالمحامين باش يدافعو على هاد المغاربة ولكن فين غتنتهي القضية هذا بيد القضاء والقضاء هو الذي سيحكم وسيحسم.

بالنسبة للشباب ليس هناك عمل موسمي لأول مرة وهذه من إبداعات هاد الحكومة عممنا الجامعات وولات الجامعة الربيعية وولات الجامعة الصيفية وولات الجامعة الخريفية وولات الجامعة الشتوية وولات جماعة خامسة جامعة الأخوين فهي طول السنة هاذ البرامج ديال الجامعات ديال المغاربة ديال الشباب المغاربة اللي كيجيو أو كتستقبلهم الجامعات المغربية، هاذ الشي باقي ما معممش في الجامعات، ولكن هناك برنامج بالتعاون بين الوزارتين لتعميمه في جميع الجامعات غتولي هاذ الجامعات جهوية، إن شاء الله، وغادي تستوعب عدد متزايد، عدد أكبر من الشباب المغاربة من الخارج.

أريد أن أشير أيضا إلى أنه على مستوى التعليم تدار واحد الجهد إبداعي دارتو مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج هو مدرسة، "i madrassa" عن طريق وضع برنامج لتعليم اللغتين الرسميتين وتعليم الثقافة المغربية عبر الإنترنت، والحمد لله عليه إقبال متزايد متزايد أو فيه ثلاثة المستويات، المستوى الأول، المستوى الثاني، المستوى الثالث، مع ذلك أو هذا غادي يفتح مجال أنه التعليم ديال اللغة العربية أو ديال اللغة الأمازيغية وأيضا ديال الثقافة المغربية غادي يكون متاح لمغاربة العالم بطريقة سلسلة لمن أراد منهم.

جزئية صغيرة كتوقع شخص معين في التفتيش في أسمو إلى آخره ولكن هادي محدودة، لكن عندنا عندنا المشكل فهاد النهار ديال المغادرة تمنى هاد العام المغاربة اللي غادي يغادروا يديروا الاحتياط أمامه، ما يجيش حتى للأحد اللي هو الأحد واقف يمشي يغادر الجمعة يغادر السبت، لأن عادة الناس كيكون عندهم الدخول للعمل يوم الإثنين هو كيغادر يوم الأحد فهذا هو المشكل هذا خاص فيه واحد الحوار واحد عملية التفكير اللي نتجاوزوا هاد الصعوبات اللي هي الصعوبات الوحيدة ومرحبا بمغاربة العالم الذين يزدادون كل سنة؛

وبغيت نقول ازدياد المغاربة كل سنة اللي كيجيو دليل على الاستقبال دياهم كان جيد فيه بعض المشاكل على أن البنيات ممتازة فيها بعض النقص هاد الشي اللي كاين، وبالنسبة للإستقبال دياهم في الوحدات الإدارية ما تنساوش بأنه كان واحد المنشور ديال رئيس الحكومة سنة 2015 يلزم جميع الإدارات تكون عندها واحد الوحدة إدارية شبك خاص باستقبال مغاربة العالم ولذلك كيتفعل هاد الشباك في العمالات، في الإدارات، كلشي كيفعلوا هاد الشباك هذا باش يمكن مغاربة العالم يلقاو مخاطب يعني خاص بهم نتيجة أنهم هما كيجيو واحد الفترة زمنية قصيرة واحنا عارفين بأن هديك الزمنية القصيرة خصهم يقضيو عدد من الحوايج دياهم كنسهلو ليهم هاد المهمة؛

ولكن أيضا لا بد أن أقول بأن الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية دارت واحد الجهد كبير، الآن مغاربة العالم يمكن أن يحصلو على معلومات على العقارات دياهم حيث مكان في العالم عن طريق الأنترنت، بالنسبة لبرنامج محافظتي اللي هو مفاعل هي من بين الإدارات التي استطاعت أن تصل إلى الرقمنة الشبه الكاملة للمحافظة العقارية باش والحمد لله هادشي تجاوزنا مشاكل العقار اللي كانت واحد الوقت اللي كانت هادي غير 5 سنين ولا 6 سنين اليوم تجاوزناها فطينا فلذلك هذا واحد الجهد كبير يمكن



3800، بطبيعة الحال مطار محمد الخامس، احنا جميعا عندنا المسؤولية باش نطورو الخدمات ديالو ونجودوها أكثر، صحيح ولكن وقع واحد شوية المشكل فهذا الأواخر نتيجة بعض الإضرابات التي تمنى نحلو هاذ المشكل، وانتما تتعرفوا جميع مطارات العالم إيلا كان إضراب راه كتوقع واحد شوية الإرباك ديال الدخول ديال المسافرين أو الخروج ديالهم، وهناك عمل جدي لمتابعة لحل هاذ المشكل ديال هاذ الإضرابات ولكن الحمد لله رغم ذلك كان الدخول بطريقة سلسلة واحنا منتظر أن العدد ديال المغاربة اللي دخلو هاذ العام غادي يكون غادي يزيد حتى هو وهذا كما قلت منذ قليل دليل على أن مغاربة العالم يثقون في بلدكم، يحبون بلدكم، ولكن أيضا على أن الحكومة أعدت جيدا دخولهم إلى بلدكم، شكرا جزيلا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

نتقل الآن إلى المحور الثاني المتعلق بموضوع الالاتمركز الإداري والذي يتضمن ثلاثة أسئلة في إطار وحدة الموضوع، الكلمة بإسم فريق الأصالة والمعاصرة للسيد النائب توفيق الميموني.

النائب السيد توفيق الميموني:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في إطار مواكبة إصلاح العميق الذي عرفته بلادنا على مستوى اللامركزية والمتمثل في تنزيل الجهوية المتقدمة وتحويل صلاحيات واسعة للجماعة الترابية، أعلنت الحكومة عن إعداد تصور جديد للإدارة اللامركزية، وبناء عليه نساثلكم السيد رئيس الحكومة المحترم

أريد أن أقول أيضا بأنه دارو واحد الجهد كبير على مستوى نقل الجثامين، لأول وصلناها لواحد الميزانية ديال 35 مليون درهم في سنة واحدة سنة 2018، بدعم استثنائي من رئاسة الحكومة كما ذكرني السيد الوزير منذ قليل، يعني زدنا واحد الدعم لهاد البند ديال الميزانية خاص لنقل الجثامين، مما يعني واحد الإهتمام بهاذ المسألة، بطبيعة الحال جثامين الناس والأسر المعوزة، المعوزة والذين لا يتوفرون على التأمين، ومن هنا أريد أن أنادي إلى ضرورة نشغلو باش نعممو هاذ التأمين على جميع المغاربة لأن هو الضمانة حقيقة بأن توفر المسائل في الوقت المناسب.

هناك المنتديات، هاذ المنتديات اللي شكروها بعض السادة النواب، أريد أن أذكر بأن منتديات بعضها إبداع ديال الحكومة، منتدى المحامين اللي تذكر، منتدى ديال الناس ديال المتخصصين في صناعة الطيران اللي تدار في كندا، هاذي ومنتدى المحامين سنوي ويهدف إلى تعبئة هاذ الطاقات ديال القانونيين والمحامين المغاربة في الخارج، باش أولا نطورو حتى المنظومة القانونية ديالنا وكتدار كل سنة موضوع محدد كيتناقش بعمق وهاذ السنة الماضية يمكن كان على قضية مدونة الأسرة، حول مدونة الأسرة، وغادي نمشيو في هاذ المنتديات إن شاء الله بما شاء، المنتدى المغربي البلجيكي الأول كنشكر السيدة النائبة اللي ذكرتنا به، فعلا للتواصل مع الكفاءات المغربية في بلجيكا، أنا أريد أن أؤكد لها بأن هناك تقرير مفصل، أو فيه التوصيات أعد ديال هاذ المنتدى، وأن هناك حتى العمل لتنزيل توصيات ديال هاذ المنتدى المغربي البلجيكي الأول، معنى ذلك يا الله بدينا، هذا الأول وغادي تتلوه منتديات مغربية بلجيكية أخرى.

لا أدري ماذا بقي، بقي باش نعطي واحد المعلومة، واحد المعلومة هو أنه أمس الأحد، أمس الأحد دخل المغرب 284.000 من مغاربة العالم، هذا خاص بمغاربة العالم، دخل منهم لطنجة المتوسط 3100، ودخل منهم فمطار محمد الخامس



وتكافؤ الفرص في المرافق العمومي، ما هي التدابير الكفيلة بتحقيق التقائية أفضل للسياسات العمومية على المستوى المجالي وضمان التكامل المنشود لمختلف الإستراتيجيات والبرامج الوطنية والجهوية للتنمية المستدامة في إطار إصلاح شامل للإدارة يعتمد أساسا على التدبير القائم على..

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب باسم فرق ومجموعة الأغلبية الكلمة للسيد النائب محمد الملاحى.

#### النائب السيد محمد الملاحى:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين،

نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم باسم الأغلبية عن الخطوات المنهجية والإجرائية والتشاورية التي ستعتمدها الحكومة لأجراء المرسوم بمثابة الميثاق الوطني للتمركز الإداري، بما يضمن ممارسة السلطات والاختصاصات بشكل فعال على المستوى الترايبي في انسجام مع المبادئ الدستورية القائمة التي تنص على التنظيم الجهوي والترايبي؟ شكرا السيد رئيس الحكومة.

#### السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة، لكم الكلمة للإجابة على الأسئلة التي استمعنا إليها جميعا.

#### السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

عن تقييمكم لسياسة الحكومة المرتبطة بإصلاح نظام اللاتمركز الإداري في إطار الجهوية المتقدمة، وفي إطار كذلك المرسوم الأخير الصادر في الموضوع؟

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة للسيد النائب الشيخ ميارة.

#### النائب السيد الشيخ ميارة:

السيد الرئيس،

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السيد رئيس الحكومة، صدر مؤخرا المرسوم بمثابة ميثاق وطني لللاتمركز الإداري يوطر العلاقة الجديدة بين الإدارة المركزية والمصالح الخارجية اللامركزية وتحديد القواعد الكفيلة بتوزيع الاختصاصات بينهما، بما يضمن تعزيز التنظيم الإداري المحلي وتقوية البعد الجهوي في فضاء فرادي ملائم لبلورة السياسة الوطنية للتمركز الإداري وتحسين أداء الفعل العمومي، وتأهيل القدرات المؤسساتية للإدارة العمومية بما فيه خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة وتقليص التفاوتات المجالية والفوارق الإجتماعية، وتكريس الحكامة الترايبيه بعدما أصبح الطابع المركزي للسلطة أسلوبا متجاوزا في تدبير السياسات العمومية، هل لدى الحكومة مخطط واضح المعالم لضمان التفعيل السليم لمضامين هذا الميثاق لمواكبة الخيار الإستراتيجي للجهوية المتقدمة وتعزيز مبادئ الفعالية والنجاحة والحكامة الجيدة وقيم النزاهة والشفافية والمساواة



وأساسية في مجال التدبير المالي، في مجال تحفيز الإستثمار وإعداد وتنفيذ البرامج القطاعية، وتدبير الموارد البشرية، مما سيمكن إن شاء الله في نهاية هذا الورش على إحداث قطيعة مع ما كنا عليه من مركزية، هناك الهضر ديال سر للرباط خاصنا نقطعها نهائيا لتصبح كل جهة عندها القدرة على أن تقود برامجها التنموية وأن تستجيب لحاجيات المواطنين والمواطنین بطريقة ذاتية.

تجدد الإشارة إلى أن هاذ الورش الهام نموذج من الإصلاحات الكبرى التي تكررت الدعوات الملكية لتفعيلها، وأريد هنا، هناك 17 إلى 18 خطاب ملكي أو رسالة ملكية في هاذ الموضوع، أغلبها خطب ملكية، أكتفي بخطاب العرش سنة 2013 الذي يقول فيه جلالة الملك: " كما نهب بالحكومة الشروع في إصلاح الإدارة العمومية، لتمكينها من مواكبة متطلبات هذه الرؤية الترابية الجديدة، وهو ما يطرح مسألة اللاتمرکز الذي ما فتتنا ندعو إليه منذ أزيد من 10 سنوات"، يعني يشير هنا إلى الرسالة الملكية سنة 2002 إلى الوزير الأول، سنة 2002، ثم الخطاب الملكي، ثم جاء الخطاب الملكي أمام البرلمان 11 أكتوبر 2013، وهو الميثاق أشار إلى ميثاق اللاتمرکز ثم قال: " وهو الميثاق الذي دعونا إليه عدة مرات"، وهذا يعني مدى الجرأة الذي تحلت به الحكومة مباشرة هاذ الورش وإخراج هذا الميثاق.

ما هي مبادئ مرتكزات أهداف الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري؟ يمكن أن أشير إلى بعضها من خلال التنصيص على أن أولا مبدأ الإنصاف في تغطية التراب الوطني من خلال ضمان التوزيع الجغرافي المتكافئ لمصالح الدولة اللامركزة يعتبر مبدأ أولا، والمبدأ الثاني هو تحويل الجهة مكانة الصدارة في التنظيم الإداري الترابي وجعلها المستوى البيئي في تنظيم العلاقة بين المستوى المركزي وباقي المستويات، ويأتي ثالثا مبدأ التفريع العام على توزيع المهام وتحديد الاختصاصات بين الإدارات المركزية والمصالح اللامركزة،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أشكركم جميعا على اختيار هاد الموضوع..

السيد الرئيس:

شوية دالإنصات من فضلکم.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

الموضوع المرتبط باللاتمرکز الإداري..

السيد الرئيس:

السيدات النائبات من فضلکم..

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

وهو موضوع أولته الحكومة اهتماما خاصا وتفاعلت معه تفاعلا دؤوبا وفق مقاربة تشاركية أفضت إلى اعتماد المرسوم بمثابة ميثاق وطني للاتمرکز الإداري الذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 27 دجنبر 2018، وذلك تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، الذي ما فتى يدعو إلى تفعيل ورش الجهوية المتقدمة وإخراج ميثاق متقدم للاتمرکز الإداري وتحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه، كما اعتمدت الحكومة المرسوم رقم 2.19.40 المتعلق بتحديد نموذج التصميم المديرى المرجعي للاتمرکز الإداري الذي يأتي في إطار الشروع الفعلي في تنزيل وتنفيذ مقتضيات ميثاق اللاتمرکز الإداري.

هاذ الميثاق هو مهم جدا ينطلق من تصور شامل ومتكامل لا يهم فقط نقل الاختصاصات والسلط من المركز إلى المصالح اللامركزة، ولكن يتعلق بتحول هيكلية، هيكلية في بنية النظام الإداري لبلادنا، من خلال تحويل هذه المصالح اللامركزة صلاحيات مهمة





وقد نص ميثاق اللا تمرکز على ضرورة إعداد هذه التصاميم المديرية قبل متم شهر يوليو 2019، وهذا سيمكننا في النهاية بعد استكمال هاذ التصاميم المديرية على أن تكون عندنا خريطة طريق مفصلة متكاملة لنقل الإختصاصات من الإدارات المركزية إلى الإدارات اللامركزية؛

**المحور الثاني:** هو محور تنظيم الهياكل الإدارية، ويشمل الإجراءات المبرمجة قصد إرساء الهياكل المتعلقة بتنزيل اللا تمرکز الإداري مثل إرساء اللجنة الجهوية للتنسيق من خلال تنظيم الكتابة العامة للشؤون الجهوية، مراجعة المقترضيات القانونية المتعلقة بتنظيم القطاعات الحكومية ومراجعة المناظيم الهيكلية المراسيم والقرارات للقطاعات الوزارية المتعلقة بتنظيم مصالحها المركزية ولا ممرکزة، معنى ذلك سيل من المراسيم سيتم مراجعتها؛

**المحور الثالث:** هو محور تدبير الموارد البشرية ويتضمن التدابير المبرمجة لمراجعة النصوص المتعلقة بالتعيين في مناصب المسؤولية والمناصب العليا بغرد إدراج مقترضيات تنظيمية محفزة على الإشتغال بالمصالح اللا ممرکزة ومراجعة النصوص المتعلقة بحركية موظفي الدولة، وهاذي مقترضيات بعضها قانوني وبعضها تنظيمي؛

**المحور الرابع:** محور المراقبة والتدبير المالي والمحاسباتي ويتعلق الأمر بمراجعة عدد من المقترضيات القانونية المتعلقة بالتدبير المالي بالتدبير المحاسباتي، وملاءمة بعض المقترضيات فيما يتعلق بمنح صفة الأمرين بالصرف الجهويين لرؤساء المصالح اللا ممرکزة أو غيرها؛

**المحور الخامس:** محور التفويض عبر مراجعة المراسيم المنظمة لذلك، من خلال توسيع مفهوم التفويض ليشمل تفويض الإختصاص والسلطة والمهام وعدم حصره في تفويض الإمضاء والتأشير؛

ومن هنا قام الميثاق، ميثاق اللاتمرکز الإداري الذي أصدرته الحكومة قام على دعامتین اثنتین:

الدعامة الأولى هو الإنطلاق من الجهة، باعتبارها الفضاء الترابي الملائم لتنفيذ توجهات الدولة المتعلقة باللاتمرکز الإداري ولتكون شريك لمجالس الجهات كعمود آخر من أعمدة هذه الجهوية المتقدمة؛

الدعامة الثانية الدور المحوري لوالي الجهة باعتباره ممثلا للسلطة المركزية على مستوى الجهة وفق ما ينص عليه الفصل 145 من الدستور وفاعلا محوريا لتنسيق أنشطة المصالح اللامركزية والسهر تحت سلطة الوزراء المعنيين على حسن سيرها ومراقبتها وتحسين التقائية السياسة والبرامج والمشاريع العمومية على مستوى الجهة، ومن هنا شرعت الحكومة على تنزيل ميثاق اللا تمرکز الإداري بشكل تدريجي وفق خارطة طريق سيتم تدقيقها باعتماد مبدأ التدرج في تطبيق وتفعيل مضامين هذا الميثاق، داخل أجل زمني لا يتعدى ثلاث سنوات ذلك أن ميثاق اللا تمرکز الإداري نص على أن مدى التنفيذ سيذهب إلى 3 سنوات 2020-2022، ومع إرساء آليات عملية لضمان الفعالية ونجاعة هذا التنزيل وتفادي وتدارك نقائص المرسومين السابقين لسنة 93 و2005 واللدان لم يمكن تطبيقهما من تنزيل لا تمرکز حقيقي لإدارة الدولة، بما يحقق توزيعا متوازن الإختصاصات والوسائل بين الإدارات المركزية للدولة ومصالحها اللا ممرکزة.

وفي هاذ المجال أشير إلى ما يلي:

**أولا-** محاور خارطة الطريق لتنزيل الميثاق، ما هي محاور هاذ الخريطة ديال الطريق؟ هاذ الخريطة ديال الطريق تتضمن 6 ديال المحاور 6 محاور:

**المحور الأول:** محور آليات التنزيل والحكامة ويشتمل على إعداد التصاميم المديرية لللاتمرکز الإداري من لدن كافة القطاعات المعنية،



**3:** اعتبار إحداث التمثيليات الإدارية المشتركة وهذا ورش حتى هو صعب فيه صعوبات بين قطاعين وزارين أو أكثر، يعتبر هذا أولوية في سياسة اللاتمركز الإداري، لما لها من دور في تجانس المهام وتعضيد الوسائل وترشيد النفقات وتحقيق الإلتقائية ونجاعة الإنجاز، وكذا تأهيل المصالح اللامركزية لممارسة صلاحيات تقريرية بكيفية ناجعة وفعلية مع تكريس سمو المستوى الجهوي من خلال اعتبار رؤساء التمثيليات الإدارية القطاعية والمشتركة سلطة رئاسية؛

**4:** إلزام القطاعات الوزارية بوضع تصاميم مديرية مرجعية للاتمركز الإداري خاصة بالمصالح اللامركزية التابعة لها، تحدد هاذ تصاميم المديرية تحدد الإختصاصات التي سيتم نقلها لفائدتها والموارد البشرية والمادية اللازمة لذلك، ومؤشرات قياس نجاعة أدائها مع تحديد 3 سنوات كأجل أقصى لتنفيذ هذه التصاميم المديرية المرجعية، أخذا بعين الإعتبار التدرج في التنزيل بما يوائم ويلائم بين جراً المقترحات وواقعية التنفيذ في إطار تعاقدية بين القطاعات الوزارية وولاية الجهات ورؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية المعنية، وسيتم إعداد هذه التصاميم المديرية لمختلف القطاعات الوزارية وفق النموذج وفق التصميم النموذجي المحدد بموجب المرسوم الذي نشر منذ شهور بتحديد نموذج التصميم المديرية المرجعية للاتمركز الإداري؛

**5:** التزام الحكومة باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ولا سيما تلك المتعلقة منها بتنظيم مالية الدولة والمحاسبة العامة ومراقبة نفقات الدولة وتنظيم القطاعات الوزارية واختصاصاتها وقواعد التفويض والنصوص المتعلقة بالوظيفة العمومية والتعيين في مناصب المسؤولية.

**ثالثاً- المحور الثالث آليات حكامه تنزيل الميثاق**

**المحور السادس:** محور التكوين والتواصل ويهدف إلى تنظيم لقاءات تأطيرية وتكوينية لمختلف المتدخلين مركزياً وجهوياً وإقليمياً في تنزيل ورش اللاتمركز الإداري.

وبهذا يتضمن بأن هاذ الورش ورش كبير ورش يتضمن عدداً من المقتضيات تم حتى قوانين مراجعة وتعديل قوانين ومراجعة وتعديل سبل من المراسيم وأيضاً عدد من التدابير الأخرى، هذا فيما يخص خارطة الطريق لتنزيل الميثاق.

**ثانياً- التدابير الكفيلة بتنزيل الميثاق**

من أجل ضمان تنزيل أمثل لورش اللاتمركز الإداري نص الميثاق على مجموعة من المقتضيات يمكن جرد أهمها على النحو التالي:

**1:** اعتماد هندسة جديدة لتوزيع الإختصاصات بين المستويين المركزي وباقي المستويات الترابية، حيث تم التنصيص على أن المستوى المركزي لن يضطلع إلا بالمهام ذات الطابع الوطني أو التي لا يمكن القيام بها على المستوى الجهوي أو على مستوى العمالات والأقاليم، كما تم تحديد الإطار المرجعي للإختصاصات المنوطة بالمستوى الجهوي باعتباره الفضاء الترابي الأمثل لتنزيل السياسات العمومية للدولة، وضمان التقائيتها وإنسجامها وتنسيق أنشطتها وعمل المصالح اللامركزية، في حين يعهد إلى مستوى العمالة والأقاليم أساساً بمهام تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية؛

**2:** إحداث اللجنة الجهوية للتنسيق تحت رئاسة والي الجهة كإطار تشاوري وكذلك الكتابة العامة للشؤون الجهوية لمساعدته على ممارسة الإختصاصات الموكولة إليه بموجب الدستور في مجال تنسيق أنشطة المصالح اللامركزية للدولة والتي تمارسها على مستوى الجهة، والسهر على حسن سيرها ومراقبتها تحت سلطة الوزراء المعنيين؛



2- اللجنة التقنية لتنزيل اللائحة الإدارية، بموازة مع اللجنة الوزارية لللائحة الإدارية، تم إحداث لجنة تقنية مكونة من القطاعات الحكومية المعنية، والتي هي أعضاء في اللجنة الوزارية، وتتكلف بمهام السير على التنزيل الأمثل لمقتضيات الميثاق اللائحة الإدارية ومختلف القطاعات الوزارية في إعداد التصاميم المديرية المذكورة، ودراسة مشاريع هذه التصاميم المديرية، وإبداء ملاحظات بشأنها، وذلك وفق رؤية مشتركة وموحدة بين كافة القطاعات الوزارية، لأنه أعدت، إضافة إلى المرسوم اللي تدار، دارت واحد المدكرة توجيهية خاصة في هاد المجال، وهذه الدراسة التي تقوم بها اللجنة التقنية هي إعداد لعرض تلك التصاميم المديرية على اللجنة الوزارية للقيادة، وفي هذا الإطار عقدت هذه اللجنة 21 اجتماعا مع مختلف القطاعات المعنية من أجل توضيح منهجية إعداد التصاميم المديرية لللائحة الإدارية، ومن أجل حثها على التسريع بإعدادها. ولكن أيضا من أجل دعمها تقنيا، بمعنى كتشرح لها كيف يمكن إعداد هذه التصاميم المديرية؟ أشنو هي الإشكالات اللي كتوقع وكتعطيها لدعم التقني الضروري في هذا المجال، وتسندها على هذا المستوى.

وبغرض ضمان التأمين السليم لمقتضيات اللائحة الإدارية ولممارسة فعالة للإختصاصات المزمعة نقلها أو تفويضها، فإن مختلف القطاعات الوزارية مدعوة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة، تتمثل أساسا في إدراج مقتضيات اللائحة الإدارية في البرمجة الميزانية، فضلا عن تعزيز التنسيق بين المصالح المركزية والترايبية بشأن آليات تنزيل مقتضيات الميثاق، وفق ما تم تحديدها بموجب التصميم المديرية لللائحة الإدارية.

ختاما، معشر السيدات والسادة النواب المحترمين، من هاد الجرد، واخا طولت فيه شوية ولكن باش نبين بأن الحكومة جادة، ليست فقط تحلت بالجرأة في إخراج ميثاق اللائحة الإدارية، ولكن جادة من خلال التحسب لمختلف المراحل ديال التنزيل ديالو حتى

1- اللجنة الوزارية لللائحة الإدارية تعدّ اللجنة الوزارية لللائحة الإدارية آلية لقيادة وتتبع تفعيل سياسة الدولة في مجال اللائحة، وهذه اللجنة التي يرأسها رئيس الحكومة تضم في عضويتها كلا من الأمانة العامة للحكومة وقطاعات الداخلية والإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وتطلع بمجموعة من الاختصاصات تتمثل أهمها في المصادقة على التصاميم المديرية المرفوعة إليها فضلا عن كونها قوة اقتراحية لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوجيهات العامة لسياسة الدولة في مجال اللائحة الإدارية والسهر على تتبع تنفيذها وتقييم نتائجها.

وبغاية تسريع وتيرة إعداد التصاميم المديرية للوزارات، وقد قلتم منذ قليل الآن مختلف الوزارات ومكلفة وملزمة بإعداد تصاميمها المديرية لهذا الورش، قبل نهاية يوليو 2019، وبغية تسريع وهذه التورية، عقدت لجنة القيادة 4 اجتماعات، برئاسة رئيس الحكومة ما بين 19 مارس و18 يونيو 2019، شرعت من خلالها في دراسة واعتماد التصاميم المديرية لللائحة الإدارية الخاصة بمختلف القطاعات الوزارية. وبطبيعة الحال هاد اللجنة الوزارية هي التي أعدت الميثاق ديال التصميم النموذجي لللائحة الإدارية، حيث صادقت اللجنة على أول تصاميم إداري، ويتعلق الأمر بتصميم وزارة الداخلية يوم 18 يونيو 2019 الأخير، وهناك أربع وزارات تقريبا تصاميمها المديرية شبه جاهزة ليتم المصادقة عليها في الأسابيع المقبلة إن شاء الله، وتعد المصادقة على التصاميم المديرية لللائحة الإدارية محطة حاسمة لإعطاء الإنطلاقة الفعلية للشروع في تنفيذ هذه التصاميم المديرية، التي تحدد مجالات تنفيذ سياسة اللائحة الإدارية، مادام أن الميثاق الوطني لللائحة الإدارية مؤطر بجدول زمني محدد، حيث يتعين أن تكون جميع التصاميم المديرية مصادق عليها بنهاية شهر يوليو، على أن تكون جميع الإدارات في وضعية لا تتمركز إداري في أفق ثلاث سنوات.



بخدمة الجهوية واللامركزية من جهة وبين اللاتمركز من جهة ثانية، فالتحقيق عاليا بالتنمية المحلية لا يصح إلا بجانبين متوازنين متكاملين، في ذلك هاد الربط مهم جدا فهاد الإطار.

**السيد رئيس الحكومة**، لنبدأ بما يجب أن نبدأ به، هذا إصلاح جوهرى قدموه السيد رئيس الحكومة إلى جانب الحكومة كل أعضاء الحكومة كل مكوناتها، بتوجيه جلاله الملك، حفظه الله، اليوم ينبغي أن نعتز جميعا بهذا الإصلاح الجوهرى السياسى الهيكلى المؤسسى الدستورى الذى إن شاء الله سيرفع بلادنا عاليا كما هي اليوم، وسيعزز هاد النموذج استثنائى دىال المغرب الحمد لله هذا واحد الإصلاحات المهمة جدا التى تسرى فيها بلادنا، رغم احنا نتألمو اليوم وللأسف الشديد هناك بعض الأرقام وبعض المناير لا يعجبها العجب ولا الصوم فى رجب بدل لأن تنخرط لحساب الوطن لكى تعرف بهاد الورش بكل ما أوتيت من الوسائل، انخرط فى المنطق دىال التعمية وديال التبخيىس وكأن هاد الإصلاح دىال واحد الحزب معين ولا واحد الجهة معينة، هذا إصلاح دىال البلاد دىال المملكة المغربية، وللأسف اليوم هذا المنطق دىال التبخيىس إيلا بغينا نستعرو يمكن نقولو ربما يصدق فيه القول دىال البصيرى رحمة الله عليه فى البوردة "قد تنكر العين ضوء الشمي من رمد وينكر الفم طعم الماء من سقم."

طيب السيد الرئيس الحكومة نأكدو فى هاد الكلمة على أن طبعاً لا بد نوهو السيد الرئيس بأمور أساسية أتى بها هاد الميثاق وبالمقاربة التشاورية الواسعة وبمنهج التدرج الذى حكمه وعديد من الإجراءات النوعية داخل هذا الميثاق الجوهري، طيب دعونا السيد رئيس الحكومة نتحدث معكم حول مقومات أساسية نراها لهذه السياسة ولهذا الورش الأساسى، وتحديات تنتصب أمام هذا الإصلاح الجوهري، فى الأمر الأول السيد رئيس الحكومة، تعلمون ويعلم الجميع على أن التجارب الإصلاحية دائماً أمامها تحديات، لأن هذه التحديات ما هو يتعلق بهذا الورش دىال اللاتمركز

ينجح هذا الورش إن شاء الله، والحكومة عاقدة العزم على المضى بقوة وبفعالية وبنجاعة فى هاد الورش، ورش اللاتمركز الإدارى تجويدا وتنزيلا على جميع المستويات، من أجل مواكبة ورش الجهوية المتقدمة الذى انخرط فيه بلادنا باختيار لا رجعة فيه هو اختيار لا رجعة فيه و بوصفه الإطار الأنسب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة والعدالة والمتوازنة التى تنشدها بلادنا فى ظل القيادة الرشيدة، لجلاله الملك، حفظه الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، قبل مواصلة أشغال الجلسة مرة أخرى أتمس بكيفية خاصة من السادة النواب احترام النظام الداخلى من خلال اقتناء ما يحترم هذه المؤسسة على مستوى اللباس، شكرا لكم، نمر الآن إلى باب التعقيبات بإعطاء الكلمة للسيد الرئيس سليمان العمرانى باسم فريق العدالة والتنمية.

### النائب السيد سليمان العمرانى:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

السيد رئيس الحكومة، اليوم نسائلكم فى فريق العدالة والتنمية إلى جانب الأغلبية حول موضوع اللاتمركز الإدارى أو اللاتمركز الإدارى فى ارتباط بنظام الحكامة الترابية هذا الربط الواعى والقاصرات بين اللاتمركز وبين نظام الحكامة الترابية قصدنا منه التأكيد على أن التنمية المحلية لا يمكن أن تنتج وأن تتحقق إلا



والشفافة هي أساس مشروع التمثيل الديمقراطي؟ أليس رؤساء الجماعات الترابية يستمدون مشروع هويتهم، شرعيتهم من التمثيل الانتخابي؟ ألم ينص الفصل 145 من الدستور على أن الولايات والعمال يساعدون رؤساء الجماعات الترابية وخاصة رؤساء المجالس الجهوية على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية؟ ألم ينص الفصل 145 من الدستور أيضا أن الولاة والعمال ينسقون مع مصالح اللامركزية تحت سلطة الوزراء المعنيين، الفصل 146 من الدستور ألم ينص على أن التنظيم الجهوي والتراي يتركز على مبادئ التدبير الحر، التدبير الحر والتعاون والتضامن؟ طيب هاذي أسئلة لا تحتاج إلى جواب إجابي، من جهة أخرى السيد رئيس الحكومة، لنطرح السؤال جميعا، ما هي الروح؟ وما هو الإسمنت؟ الذي يسكن أنفسنا يعني الوطنية، لتأمل سر تردد بعض الكلمات المفاتيح في الدستور خاصة، التعاون، التضامن، الحوار، التشاور، المساعدة، التناسق، النجاعة والفعالية، التكامل، الانسجام، الإنتقائية، الشراكة الفاعلة، التعاقد، هاذ الكلمات المفاتيح فيها عنوان كبيران، كايين التعاون، أو كايين الفعالية، لا ننكر أنه الحمد لله منطق التعاون والفعالية موجودان بمقدار، لكن في المقابل بعض الممارسات تزعجنا، وتعرف انزياحات عن النصوص الأساسية توجد اليوم مسلكيات لا تبعث على الاطمئنان توجد مقاومات لمقتضيات الإصلاح خصوصا عدم الاستعداد للتخلي عن الصلاحيات، بعض الممارسات الماسة بقواعد التدبير الحر واستمرار العمل بمنهج الوصاية والمراقبة المبالغ فيها والتي عفا عليها الزمن وانتهت بالقانون؛

عرقلة بعض المشاريع وتأخير التأشير على بعض المقررات للجان الجماعات الترابية ومن المستبسطات المهلكات السيد رئيس الحكومة واش باش تشوف واحد المسؤول تراي ما هي وما لونها؟ هذا لا ينسجم مع المنطق ومع المغرب ومع الدستور ومع السياسة مع كل هذه المقتضيات السيد رئيس الحكومة، طبعا لا

الإداري، لا شك أن هذا الإصلاح عميق، لكن مهما يكن هذا الإصلاح عميقا وهو كذلك، مهما يكن قويا وهو كذلك لن يبلغ مداه، ولن ينجح إذا لم تتأهل العقلية وتتغير، لأن تنزيل هاذ الورش يعني بواسطة البشر والموظفين والمسؤولين، هاذ الإمكان البشري إذا لم يتغير فما غديش نمشيو بعيد إيلا قدر الله.

في ذلك السيد رئيس الحكومة، في تقديرنا هناك نوعان من التحديات الكبيرة والجمهورية فهاذ الإطار، التحدي الأول، النوع الأول من التحديات، اللي تنسميه تحديات تسمين الإمكان البشري، لا خلاف، أنه ضروري التداعي إلى التأهيل الشامل للقائمين على إنفاذ هذا الإصلاح خصوصا في المستويات الدنيا باعتبار المقاومة الطبيعية للإصلاحات الجوهرية والتي لا تعبر بالضرورة عن سوء القصد أو معاكسة إرادية واعية للإصلاح، نقول لكم السيد رئيس الحكومة بأن رهان الإصلاح بالإدارة يقوم على مرتكزات، ومن أهمه إصلاح الإدارة نفسها، وهذا لن يتحقق بدون تعبئة حقيقية وعميقة لمواردها البشرية وانخراطها القوي في منطق الإصلاح، وهذا ممكن التحقق بالإشراك والثقة والشمين والتحفيز والتعاقد، وليس بمجرد ممارسة السلطة التراتبية، للأسف الشديد السيد رئيس الحكومة أنتم تعلمون هناك حصيلة متواضعة لانخراط الإدارات العمومية في الورش ديال الخدمة إشهاد على مطابقة النسخ لأصولها، هذا تيطرح التحدي ديال تأهيل حقيقي لإدارتنا العمومية.

النوع الثاني من التحديات، تحديات إنتاج التنمية على المستوى الترابي، لنعيد طرح السؤال، لماذا توجد الدول؟ وتوجد الجماعات الترابية؟ إذا لم تكن هاذ المنظومة كلها في خدمة المجتمع، في ذلك اليوم هاذ الإصلاح سيعزز توطين الخدمة العمومية بأنواعها على المستوى المحلي، وهنا بغينا السيد رئيس الحكومة نتطرح معكم بعض الاستفهامات، من باب التأكيد، أليس الاختيار الديمقراطي ثابتا دستوريا جديرا للمملكة؟ أليست الإنتخابات الحرة والنزيهة



### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا الكلمة الآن إلى السيد النائب توفيق الميموني باسم فريق الأصالة والمعاصرة، السيد الرئيس، غادي وتثبيت الرئاسة ديالو على مستوى لجنة مهمة جدا وبالتوفيق إن شاء الله .

### النائب السيد توفيق الميموني:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في البداية السيد رئيس الحكومة المحترم أشكركم على مساهمتكم الدورية في هذا التمرين الرقابي الذي أصبح ممارسة ديمقراطية راسخة في التجربة المغربية النابغة.

السيد رئيس الحكومة المحترم، بداية نقول لكم أننا نعتبر موضوع اللاتمرکز الإداري ورشا استراتيجيا وحيويا لأنه يشكل مع ورش اللامركزية وجهين لعملة واحدة بل وشرطين جوهريين لازمين لتحديث مفاصل الدولة المغربية واقتسام السلطة بين الثروة والجهات، لقد نبه جلالة الملك حفظه الله إلى أهمية ورش الجهوية وإلى ضرورة إنجازها بتبصر وتدرج إذا ما أردنا أن يترجم في تنظيم بنية الدولة وإعادة صياغة الروابط بين المركز والجماعات الترابية ببلادنا، لكن نسجل في هذا الصدد ملاحظتين أساسيتين أولهما أنه طال انتظار ميثاق اللاتمرکز الإداري وتأخره ضيع على المغاربة 8 سنوات من الديمقراطية والتنمية البشرية والتقاءية السياسات العمومية ، في زمن عدم الإنصاف الصارخ في توزيع الاستثمار والتنمية على جهات المملكة، وغياب خدمات القرب بالرغم من كون الدستور أوجب ذلك منذ سنة 2011.

نعم ولكن هذا موجود بمقدار ينبغي أن ينتهي منهج بعض المسؤولين والموظفين في المصالح اللامركزية كمن حاجة قضيناها بتركها سيرو الرباط كما قلتو السيد رئيس الحكومة خاص الرباط يمشي عند المواطن، هاد المنطق ديال اللاتمرکز الإداري هذا هو التغيير الجوهري الحقيقي؛

المساس بالوظيفة التعطيل د الأحزاب السياسية باش حزب يدير نشاط خاصو يطلع يدير طلب يوصل حتى الرباط يتسناو شهر باش يمكن دير نشاط المساس بالوظيفة التأطيرية د الأحزاب السياسية هذا غير معقول نهايا السيد رئيس الحكومة، الأحزاب السياسية حت هي عندها مسؤولية لا تخفى ينبغي أن نتحمل جميعا المسؤولية في أن نقدم أفضل النخب لقيادة هاد المشعل العام الترابي هذا الملاحظ السيد رئيس الحكومة هاد الميثاق كان ينبغي أن يكون بقانون ياك درنا الدسترة ديال الجهوية بالدستور بدل القانون هذا قانون جلالة الملك حفظه الله كان مفروض يكون هاد الشيء أيضا ميثاق بقانون لأنه غادي يعطيه قوة والحال أن كايين الظهير ديال الفصل العامل كما تعلمون.

في الختام السيد رئيس الحكومة نؤكد على منطق التعاون والتضامن يجب أن يسري بين كل مسؤوليين الترابيين وتكون الثقة بين كل المسؤولين هاد الصلاحيات الجديدة ديال العمال والولاية تقتضي واحد الملحم جديد كيف كنفولو بالفرنسية profil لأي وال يصح لهاد المهمة الجديدة وفق هاد المهام التي حددها الميثاق وطبعا مزيان ديرو لقاءات تواصلية تأطيرية السيد رئيس الحكومة كحكومة مع الولاية والعمال مع رؤساء المصالح الخارجية من أجل التأطير والتأهيل والتوعية وديرو برامج تكوينية اللي تكلمتو عليها في الميثاق كل هذا وغيره أساسي وجوهري السيد رئيس الحكومة نحن واثقون في إرادتكم على إصلاح ينجح مطمئنون التحديات المطروحة هي حافزون لا..



مثال آخر يتعلق بالمادة 17 السيد رئيس الحكومة، من المرسوم، تنص على أن الحكومة تلتزم بمراجعة عدة مقتضيات تشريعية لتصبح ملائمة مع المرسوم/ وهذا إلتزام باسم البرلمان، وهو أمر يخلف كذلك للفصل 71 من الدستور، ونتساءل هل هذا التزام عملي؟

ثاني الملاحظتين، السيد رئيس الحكومة، المرسوم كثير الإنشاء وفضفاض، وهو ما يتنافى مع الطبيعة التنظيمية ويطرح إشكالية حدود الإختصاصات والصلاحيات، وصعوبة تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويحتاج تطبيق هاد المرسوم بدوره، إلى ترسانة من النصوص التنظيمية الأخرى، والعلم عند الله هاد النصوص التنظيمية متى ستصدر؟ علما بأن هناك تأخر في صدور النصوص التنظيمية على مستويات متعددة.

النقطة الثالثة، السيد رئيس الحكومة، المرسوم عزز دور والي الجهة لكن لم يحدد اختصاصاته بدقة، كما أنه لم يبين طبيعة سلطته، فالمطلوب هو منحه سلطة تقريرية لينجح في مهام التنسيق بين مختلف الإدارات على الوجه المطلوب.

الملاحظة الرابعة، هو أن المرسوم يتضمن هيئة لامركزة بين الوزارات، لكن هاد المرسوم لم يحدد معايير تدخل هذه اللجنة، الأمر الذي يخلق لا محالة هيئات صورية وغير ناجعة، وهو ما سيقلل من نجاعة السياسات العمومية والقطاعية.

النقطة الخامسة، السيد رئيس الحكومة، هو أن المرسوم لم يعطي اللجن التقنية بالعمالة، سلطة مالية، وتبقى بالتالي سلطتها مجرد سلطة تشاورية لا سلطة للتقرير.

الملاحظة السادسة، هو أن المادة 21 من المرسوم، تنص على أن إعداد التصاميم المديرية ل للامركز الإداري، سيتم داخل 6 أشهر، ونلاحظ بأن هاد 6 أشهر قد قاربت على الانتهاء، فنسائلكم

وأمام هذا التماطل، تدخل جلالة الملك، وأصدر أوامره السامية بإصدار ميثاق اللاتمركز الإداري قبل الدخول البرلماني لأكتوبر 2018. وثاني ملاحظتين، السيد رئيس الحكومة، أنه بالرغم من الأهمية الإستراتيجية لورش اللاتمركز الإداري، فإننا نسجل بأسف شديد أن الحكومة انفردت، واقول انفردت، بإعداد ميثاق وطني اللاتمركز الإداري، دون تشاور مع المؤسسة التشريعية، في خرق سافر للمقاربة التشاركية التي نص عليها الدستور، حينما نص على فصل السلط وتعاونها وتكاملها.

السيد رئيس الحكومة، الوقت لا يسعنا للمناقشة الشاملة والعميقة لإشكالية اللاتمركز الإداري بين الواقع والقانون، لذلك سأقتصر على بعض الملاحظات الأساسية على ميثاق مضامين وتبعيات المرسوم رقم 618، الصادر بتاريخ 26 دجنبر 2018، بمثابة ميثاق وطني ل اللاتمركز الإداري، كتصور حكومي وكأجراء لهذا التصور الأحادي الجانب لقضية سياسية واقتصادية وإجتماعية ومجالية وثقافية ذات طبيعة مجتمعية.

ولضيق الوقت، سأقتصر على ثمان الملاحظات واستنتاجات بخصوص هذا المرسوم:

أولى هذه الملاحظات من حيث الشكل، المرسوم يعالج إشكالية اللاتمركز الإداري بشكل عام وفضفاض، وأحيانا لا يحترم الدستور فيما يتعلق بالفصل بين المجال التشريعي والمجال التنظيمي، وبالتالي يعكس النزعة التحكومية للحكومة في علاقتها مع السلطة المنتخبة، وأعطي هنا مثالين:

المرسوم وسع في مادته 34 إختصاصات اللجن التقنية بالعمالات، بينما هي لجن محدثة بظهير شريف بمثابة قانون رقم 186 بتاريخ 77/02/15 المتعلق باختصاصات العمال. وهنا يطرح إشكال تناول المرسوم على اختصاصات القانون، بمعنى أن المرسوم يعدل القانون، وهو ما يخالف الدستور.



النائب السيد محمد زكرياني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أشارك في مناقشة العرض الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة، وذلك باسم فريق التجمع الدستوري، وجوابا على السؤال الذي طرحه فرق ومجموعات الأغلبية، وتزامنا مع مرور 6 أشهر كاملة على صدور المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة الميثاق الوطني لللاتمرکز الإداري، وأن هذا الميثاق يعد لبنة أساسية مكتملة لمسلسل الإصلاح الإداري والتراحي الوطني الذي اعتمده بلادنا كثمره من ثمار الإصلاح الدستوري لسنة 2011، ونسجل بكل إيجابية إصدار المرسوم الخاص باللاتمرکز الإداري الذي انتظرنا قدومه لعقود، كمدخل أساسي لترسيخ حكامه التدبير الإداري التراحي، وخطوة مهمة في إعادة توزيع الوظائف الإدارية والموارد البشرية والمالية ما بين المركز والجهات من حيث التقرير والتدبير وتوزيع المسؤوليات وتجاوز الإختناقات والإختلالات المعيقة لحكامه وفعالية وجدوى الإدارة التراحية والتنمية المحلية، وبناء على قراءة معمقة لمضامين الميثاق الوطني لللاتمرکز الإداري.

وعلى ما استمعنا إليه في عرضكم السيد رئيس الحكومة تحت هذه القبة، واستحضارا لواقع الحال في ما يخص التنزيل الفعلي لأجندة الإصلاح الجهوي المتقدم والتعثر الذي يعرفه هذا التنزيل من حيث توفير بعض الآليات التدبيرية، ونقل الإختصاصات إلى الجهات، فإنه من الواجب علينا أن نتساءل ونسائلكم السيد

السيد رئيس الحكومة، عن حصيلة إعداد تلك التصاميم المديرية ل لللاتمرکز الإداري.

النقطة السابعة، تتعلق أنه، بعد سنة ونصف من نشر المرسوم، نسائلكم السيد رئيس الحكومة، عن البرنامج الزمني الذي حددته اللجنة الوزارية لللاتمرکز الإداري تبقى المادة 45 من المرسوم لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ المرسوم بمثابة الميثاق الوطني ل لللاتمرکز الإداري.

مما لاشك فيه، في نقطة أخيرة، هو أن تطبيق الميثاق يحتاج إلى موارد مالية استثنائية، ولن تكون إلا في القانون المالي لسنة 2020، فما هي مستجدات مشروع القانون المالي القادم؟

الخلاصة أن الإطار التنظيمي لللاتمرکز الإداري والتراحي، إذا كان يسعى إلبلوغ هدف جيد، وهو مواكبة الجهوية المتقدم وتوفير التقائية السياسات العمومية والقطاعية على المستوى التراحي لتحسين ظروف حياة المواطنين، فإن الواقع يبين أن الميثاق بصيغته المعتمدة، صعب الأجرأة لأنه غير عملي ومهدد بخطر عدم الفعالية والبقاء في إطار شبح وهو ما يناقض دستور 2011، سؤالين أخيرين السيد رئيس الحكومة، هو هل المرسوم لللاتمرکز الإداري الجديد هو ميثاق عملي لاسيما أنه لا يتضمن أي سقف زمني لتفعيله هذا سؤال أول، والسؤال الثاني والأخير في هذه المداخلة هو أن أليس الغرض من الميثاق هو الإلتفاف على ما تحقق من تطور نوعي في مجال الديمقراطية التمثيلية وسحب ما أعطي بيد باليد الأخرى..

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد النائب محمد زكرياني بإسم فريق التجمع الدستوري.





وأعتبربارين بكل فعالية وجوده واستمرارية، وفي إطار تفعيل مضامين الميثاق اللاتركيز الإداري نلح على أهمية تحقيق العدالة المجالية والتوزيع المنصف والمتكافئ لمختلف المصالح الإدارية التابعة للدولة والعمل على معالجة الإختلالات والتفاوتات في الإستفادة من الخدمات العمومية وتقريب الإدارة من المواطنين والمواطنات تبعاً لانتشارهم وتوزيعهم المجالي والديموغرافي وتعيين خريطة توزيع مصالح الدولة الترابية بشكل منصف وعادل بين مختلف الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات المحلية.

والجدير بالملاحظ أن الحكامة الترابية تقتضي القيام بمجهود تأطيري وتأهيلي لإنجاح عملية إعادة انتشار وتوزيع الكفاءات والموارد البشرية بنفس الإصلاح وتحسين في صفوف الجسم الوظيفي لمواكبة الإدارة المغربية في بعدها الترابي.

السيد رئيس الحكومة، نتوجه إليكم وعبركم لمختلف المسؤولين والإداريين إلى ضرورة تحقيق مصالحة وطنية بين الإدارة المغربية والمواطنات والمواطنين المغاربة والإحتكام إلى القانون وقواعد الإنصاف والعدالة والضمير المهني في مجال العلاقات اليومية والتعاون مع مختلف المصالح الإدارية المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية تجسيدا لدولة الحق و القانون..

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيدة النائبة رفيعة المنصوري بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية.

#### النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

#### السيد الرئيس،

#### السيدات والسادة الوزراء،

#### السيدات والسادة النواب المحترمين،

رئيس الحكومة عن مدى التزام مختلف الجهات المعنية بهذا الورش الكبير، بتنزيل الإلتزامات واحترام الآجال المنصوص عليها في الميثاق والآليات العديدة المشار إليها في صلبه، وتعيين العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية لملاءمتها مع الهندسة الإدارية والتوزيع الجديد للبنيات الإدارية التي وعد بها ميثاق اللاتركيز.

السيد رئيس الحكومة، نتوخى من ضمان نجاح الإنتقال الإداري والتدبيري لإعطاء دفعة قوية للجهوية المتقدمة وللإصلاح اللامركزي بتوفير بنايات إدارية جديدة بصلاحيات وسلطة وقرارات توازي وتعادل القرار الجهوي اللامركزي لفائدة المواطنين والمستثمرين الجهويين والمحليين، والتجاوب مع الحاجيات والإكراهات اللامركزية، وتقديم خدمات مرفقية للقرب وبالسرعة المطلوبة في تناسق وتكامل بين المصالح اللامركزية المنتخبة جهويا وإقليميا وبين المصالح التابعة للدولة في نفس النطاق الجغرافي، كما أن تعدد المتدخلين الإداريين في نفس المجال التنظيمي يحتاج إلى توفير آليات للإلتقائية والتنسيق والتجانس الذي يوفره وجود لجان جهوية وتقنية للتنسيق تحت سلطة مسؤولين ترابيين في مستوى الولاية والعمال كقاط تقاطع بين المستوى اللامركزي والمستوى اللاتركيزي للإدارة الترابية.

مما لاشك فيه أن تزويد الجهات والعمالات والأقاليم بالمستويات التنظيمية إدارية التدبير ومواكبة التنظيم اللامركزي الممثل للسكان سيساعد على التوطين الترابي للسياسات العمومية والسياسات القطاعية والأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الجهوية والإقليمية في إعداد هذه السياسات وتنفيذها وتقييمها تحت أنظار متابعة الساكنة وممثليهم في مختلف المجالس الترابية المنتخبة، وإن هذه المقاربة ستضمن تحقيق النجاعة والفعالية في تنفيذ البرامج والمخططات والمشاريع التي تتولى المصالح اللامركزية إنجازها ومتابعة تنفيذها في مختلف الجهات والعمالات والأقاليم، وكذا تقريب الخدمات العمومية من المرتفقين سواء كانوا أشخاص طبيعيين



الإختيار اللي أقرّ به الدستور وهاذ الخيار الديمقراطي هو جزء هام لا يتجزأ، اليوم السيد الرئيس، كنالاحظو بأن المسار اللي قطعتمو بلادنا فيما يخص اللامركزية كيتوجه واللي كتقر بتوجه نحو جهوية موسعة يواجه للأسف عدة أعطاب جوهرية نعنونها في الفريق الإستقلالي بالتباين الكبير في سرعة مسار اللاتمركز الإداري، وكذلك المسار الطويل للامركزية وهو ما يضرب في العمق الخيار الإستراتيجي لبلادنا بل و يساهم في إفساد الثقة في المؤسسات والمنتخب والفاعل السياسي، وهنا لابد أن ننبهكم أن إخراج هذا الميثاق لحيز الوجود ليس هدفا في حد ذاته على اعتبار بأن هناك واحد المجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية بقيت تحبرا على ورق ولم تنفذ على الواقع.

**السيد رئيس الحكومة**، إن ميثاق اللاتركيز هو ثقافة هو قناعة فهل لدى حكومتكم قناعة وثقافة تفويض بعض السلط ديالها ديال الوزراء ديالها إلى مصالحه اللامركزية في الجهات، علما بأن السيد الرئيس، أنكم في إطار الجولات التأطيرية والتواصلية مع الجهات قلتم حرفا بأن هناك بعض الوزراء أو بعض القطاعات اللي يستحيل أننا نحيّدو لهم الاختصاصات ديالهم ونفوضوها للمصالح اللامركزية، وهذا هو العائق الكبير لتفعيل اللامركزية كذلك إعادة انتشار الكفاءات على مستوى الجهات ووضع واحد التعادلية ديالها هذا الإنتشار وخلق تحفيزات لهاذ الأطر والموارد البشرية اللي غتنزل هاذ الميثاق، طبعا نؤكد في الفريق الإستقلالي أن الأهداف ديالها هاذ الميثاق كتماشى مع الرؤية ديالنا كحزب الإستقلال فيما يخص التنسيق بين المصالح اللامركزية، لكن نسجل وبقوة هو إشراك الجماعات الترابية في هذا التنسيق على مستوى برجة هاذ المشاريع التنموية أو هذه البرامج التنموية، والتي والتي ترأسها الجهات التي تعيب بشكل قطعي عن هذه البرجة، فإذا لا يعقل أن جميع البرامج التنموية كتنفذ السيد الرئيس، في غياب بعض دراسة الجدوى أو المواكبة حتى ولو أن

اسمحوا لي قبل أن قبل أن أبدأ تعقيبي بإسم الفريق الاستقلالي أن أسجل ملاحظة وغياب وزارتين معنيتين بهذا النقاش اليوم وهي وزارة الداخلية ووزارة تحديث الإدارة، طبعا السيد الرئيس مرت ثمان سنوات عمل على دستور المملكة والذي أقر في الفصل 145 بجوهر ما جاء به المرسوم بمثابة ميثاق اللاتمركز الإداري، وبعد أن بقي هذا الميثاق حبرا على ورق في برنامجكم الحكومي سواء في الحكومة الأولى أو الثانية جاء خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية ل 2017 ليحدد توجيهاته السامية بالإسراع في تنزيل هذا النطاق اللاتمركز الإداري البالغ الأهمية، والذي نأمل في الفريق الإستقلالي أن يشكل ثورة حقيقية أن يشكل ثورة حقيقية في إعادة الصياغة القرار التنموي استناد على الحاجيات والأولويات الأساسية.

**السيد الرئيس**، جزء من الأعطاب التنموية لا ترجع بالأساس إلى النقص في الموارد المالية أو المادية أو البشرية، بل هي في الواقع ترجع إلى هيمنة الإدارة المركزية على صناعة القرار التنموي، دون مراعاة للحاجيات والأولويات كذلك راجعة أيضا إلى عدم الإلتقائية بين المصالح اللامركزية بين القطاعات الوزارية والمؤسسات التي تشرفون على تسييرها، والتي تشتغل للأسف على شكل جزر معزولة.

**السيد الرئيس**، فضلا عن ذلك غياب التنسيق بين الجماعات الترابية وعلى رأسها الجهات طبعا هاذ الجهات اللي كتلقى مشاكل كبيرة في تحديد أولويات اتخاذ القرار مع مخاطبكم المحلي فيما يخص برجة المشاريع واتخاذ القرار، لذلك السيد الرئيس، كنوجدو بأننا كندشنو الطريق أولاً كندشنو مدرسة في غياب الطريق أولاً مستوصف في غياب الكهرباء والماء، كذلك أننا اليوم كنعفرو الطريق وغداً كتجي مؤسسة أخرى وكتقطع ذيك الطريق باش يدوز الكابلي ديال التليفون طبعا السيد الرئيس، هاذ الإختيار الديمقراطي اللي أقره الدستور ديال 2011 في بلادنا هو هاذ



بنسب الإرادة وبالقدرة على تملك آليات التنفيذ حتى لا يقتصر الأمر على حسن النية المعبر عنها نظريا في هذا المرسوم، نحن لا نجادل السيد رئيس الحكومة في أهمية الإجراءات التي جاء بها هذا النص الذي يمكن اعتباره فور في مجال التدبير اللامركز والذي لا يمكن أن تستقيم اللامركزية بدونها، وهذا هو موقفنا الذي طالما عبرنا عنه فالحركة الشعبية أسست قناعتها منذ عقود على ردم الهوة الساحقة بين المجالات وبين الأشخاص في سياق مغرب متضامن موحد مبني على تكافؤ الفرص.

الميثاق اللي كناقشو اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، يحمل نفس دستوري، لكن السؤال المطروح، هل يجب هذا السؤال على مختلف الإشكاليات المطروحة سابقة؟ هل يجب على إشكالية التقائية، التقائية السياسات العمومية، التقائية البرامج، التقائية التدخلات العمومية، التقائية الهشاشة والفقر في عدد من الجهات؟ إلى آخره من الأسئلة الحارقة، أكد السيد رئيس الحكومة الرد ديا لكم والجواب ديا لكم إيلا كنت كتسمعو ليا السيد رئيس الحكومة المحترم أكد غادي يكون بإيجاب أليس كذلك؟ أنا كنطرح السؤال كتافقو معايا طبعاً لأنه هاد النص طبعاً يجب واحد المجموعة ديال الأسئلة الحارقة اللي كانت مطروحة واللي كتعتبر إشكاليات سابقة إذا كنقول لكم كترح عليكم السؤال السيد الرئيس إيلا كنتو كتافقو كان رد ديا لكم للجواب بإيجاب فأولا لماذا هو مرسوم السيد رئيس الحكومة؟ علاش مرسوم وليس قانون؟ علاش الجهوية جات القانون واللامركز بمرسوم؟ كان طموحنا أن يصدر هذا القانون المرسوم كما كتعرفو غير ملزم غدا تبي حكومة أخرى غادي تهيديو، بمعنى أن على مستوى ثاني أنكم السيد رئيس الحكومة غيبتم وهذا هو ربما العبات اللي عندنا لكم إشراك المشرع احنا كنا يعني كنواب كان يمكن لنا كنتظرو بمناسبة للإسهام في تجويد هذه الوثيقة باش نعطي واحد الحجية قانونية أكبر، ثم لماذا تسمية الميثاق له مفهوم أخلاقي؟ احنا ما

مكتب الدراسات كيما قلتي راه كيحي من الرباط وكيعمل لنا دراسة في غياب الفاعل المحلي السياسي.

طبعاً إيلا استمرينا بهاذ طريقة الاشتغال وهاذ التنزيل ديال هاذ ميثاق اللامركز غتكون نصف خطوة نحو تحقيق هذا اللامركزية، اليوم السيد الرئيس، كنا كنتظرو في الجواب ديا لكم أولاً في العرض ديا لكم جواب حقيقي بأن أين وصلت الحكومة في تنزيل ورش أو هذا الورش أو هذا الميثاق اللامركز الإداري؟ لكن اليوم فوجئنا بقراءة فقط للمرسوم بمثابة ميثاق اللامركز وكأننا لا نجد القراءة د هاد المرسوم، اليوم أنتم مجبرون السيد الرئيس..

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، باسم الفريق الحركي الكلمة للسيد الرئيس محمد والزين.

#### النائب السيد محمد والزين:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السيد رئيس الحكومة، لا يمكننا بداية إلا أن نهنئ أنفسنا وهنئكم ونهنأ بلادنا على الميثاق الوطني للامركز الإداري الذي خراج إلى حيز الوجود طبعاً في انتظار مواكبته بإجراءات التنزيل والتنفيذ فنحن كحركة شعبية نعتبر هذه التجربة فريدة من نوعها لا يعدلها إلا طموحنا وتوقنا بأن تكون في مستوى الرهانات والانتظارات والآمال المعقودة عليها، وهذا رهين بطبيعة الحال



إلى اللاتمركز قبل لا يجي الميثاق كنفكر في البريد كنفكر في المياه والغابات وكنفكر حتى في وزارة الداخلية..

### السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، باسم الفريق الإشتراكي الكلمة الآن للسيدة النائبة فتيحة سداس.

### النائبة السيدة فتيحة سداس:

شكرا السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد نجح المغرب بفضل ما راكمه من إصلاحات مؤسساتية في مجال اللامركزية، ومن خلال تقييم هذه التراكمات تبين على أن منظومة اللامركزية تحتاج إلى دعامة أخرى أساسية وهي دعامة اللاتمركز، كما تتفق جميعا على أن ميثاق اللاتمركز الإداري لذلك الذي كان من المفروض أن يكون قانونا هو أحد المشاريع الوطنية المهيكلية وليس مجرد إجراء عادي، بل هو انعكاس لإرادة سياسية حقيقية الهدف منها هو تغيير وتحويل الإدارة المغربية من إدارة متركزة وما تعنيه من ببطء في التسيير والتدبير ومن فرملة لمسار التنمية ببلادنا إلى إدارة لا متركزة بمصالح اللامركزية، وما تعنيه من تطوير وتجويد أداء الإدارة المغربية بهدف توفير الشروط اللازمة لتنفيذ السياسات العمومية على الصعيد الترابي ومواكبة ورش الجهوية المتقدمة.

السيد رئيس الحكومة،

لقد جاء المرسوم بمثابة الميثاق الوطني اللاتمركز الإداري تفعيلًا للتوجيهات السامية الواردة في العديد من الخطب، كما يندرج

كنختلفوش عليه كميثاق شرف في حين كان الأخرى أن يكون قانون اللاتمركز الإداري بغينا نعطيو الحجية القانونية السيد رئيس الحكومة وبغيناه فعلا يكون قوة يعني يكون حاضر بقوة القانون، طبعا كنتأسفو على غياب هاد إشراك المشرع، لأن كنعثيرو السيد الرئيس الحكومة وهذا بغيتو يكون ربما عنوان لهاد الفقرة اللي كتحدث عليها الآن أننا شركاء في المجتمع، كان بودنا أن نكون أيضا شركاء في القرار، ثم الأجندة للتنزيل 3 سنوات كنتسائلو اليوم علاش هاد الحيز الزمني؟ كيتساءلو الناس ما هي المعايير المعتمدة لاختيار هذا الحيز الزمني 2018-2021؟ تبقى لنا قراءة وحدة أنه مرتبط هذا هو الإستراتيجي ضخم في هاد الحجم أنه مرتبط بالولاية الحكومية، هل ورش إستراتيجي اللي كنتافقوا عليه فهاد الحجم غادي يكون مرتبط فقط بالولاية الحكومية؟ لأن هذه هي القراءة اللي كتبقى، الجهوية السيد رئيس الحكومة مرة أخرى غادي يتافق معايا ليست نصوص أو مساطر وإنما هي إرادة سياسية حقيقية، ما ردكم على غياب المؤسسات العمومية؟ طبعا ضمن هذا الخيار اللي كنسميوه الإستراتيجي اللاتمركز يجب أن يشمل المؤسسات العمومية وليس فقط الوزارية القطاعات الوزارية، بغينا نشوفوا la CDG حتى هي بعيدة على المركز بغينا نشوفوا الراميد، بغينا نشوفوا موازين مثلا موازين، عندنا وكالة ديال الطاقة الشمسية في الحقول ديال الطاقة الشمسية اللي كنشوفوا في ورزازات في المغرب في الجنوب الشرقي، ولكن ما كنشوفوش يعني الحضور دياها كايين في الرباط، وما كايينش محليا هاد الشئ بلا ما نھضروا على الغياب ديال التنسيق، لا مع ممثل الحكومة اللي هو الوالي ولا مع ممثل الجهة.

المفارقات الأخرى اللي كاينة السيد رئيس الحكومة وهذا سؤال كيتطرح علينا الوزارة اللي أعدت هداك الميثاق إعدادا وتفعيلا هي وزارة متركزة، ما عندهاش ولو مصلحة خارجية واحدة إسوة بالوزارات الأخرين، في حين أن هناك قطاعات كانت ربما سبابة



والمادية إلى المصالح اللامركزية حتى تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها واتخاذ المبادرات تحقيقا للفعالية والنجاحة.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة للسيد النائب سعيد انميلي باسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية.

#### النائب السيد سعيد انميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحدة والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى من ولاة بإخلاص إلى يوم الدين،

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس،

السادة والسيدات النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية في إطار مناقشة موضوع اللاتمركز الإداري والحكومة الترابية، وهو من المواضيع التي تكتسي راهنية بالغة بحكم ما تقدمه بلادنا من إعادة النظر في البناء الإداري بشكل يواكب التطور الحاصل على مستوى هياكل الدولة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا وديموقراطية، وذلك من خلال وضع تصور شامل يجمع ما بين اللامركزية باعتبارها آلية مؤسساتية وتديرية عن طريقها يتم تمكين الجماعات الترابية من صلاحيات واختصاصات مهمة واللاتركيز كنمط تقني يسمح بإعادة توزيع الصلاحيات داخل أجهزة الدولة.

وفي هذا السياق أصدرتم السيد رئيس الحكومة، ميثاقا وطنيا للاتمركز الإداري يقوم على مرتكزين أساسيين يتعلق المرتكز الأول بالجهة باعتبارها الفضاء الترابي الملائم لبلورة السياسة الوطنية للاتمركز الإداري، ويتعلق المرتكز الثاني بالدور المحوري لوالي الجهة

ضمن إحدى التحولات الأربع التي تسعى إلى تحقيقها خطة إصلاح الإدارة المعتمدة من طرف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والذي يعد آلية أساسية لإحداث تحول تنظيمي بالإدارات العمومية لتكريس المبادئ العامة للحكامة الجيدة وتقريب الإدارة من المواطنين والمواطنات وجعلها قاطرة لتحقيق التنمية المحلية والجهوية ولتنفيذ مضماني هذا الميثاق، كما قلم السيد رئيس الحكومة، تم إصدار المرسوم الذي يقضي بتحديد نموذج التصميم المرجعي للاتمركز الإداري حيث من المفروض على كل قطاع أن يحدد النموذج الخاص به، لنكون بهذا قد انخرطنا فعليا وعمليا في تنزيل مضماني هذا الميثاق، ولأجل هذا الغرض أي متابعة عمل القطاعات الوزارية فيما يتعلق بتنفيذ مضماني ميثاق اللاتمركز الإداري فنحن نتابع باهتمام بالغ عمل اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري، وكذا عمل سبكرتارية الدائمة المنبثقة عن اللجنة الوطنية والممثلة في وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وأنتم تعلمون السيد رئيس الحكومة أهمية هذه الارتسامة المديرية والتوجيهية فهي أساس وجوهر تفعيل مضماني الميثاق، خصوصا بأن هناك آجال وأفق زمني وجب احترامه، كما أن هذه التصاميم هي من تحدد الصلاحيات التي تحتفظ بها الإدارة المركزية وتبين الاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية التي من المفروض أن تقوم بنقلها إلى مصالح اللامركزية، من خلال ذلك يتم تفعيل ميثاق تفعيل سياسة اللاتمركز الإداري على النحو المضمن في مضماني الميثاق إذ يتعين لزوما الإنصاف في تغطية التراب الوطني من خلال ضمان التوزيع الجغرافي المتكافئ لمصالح الدولة اللامركزية، ثم التسريع في توزيع المهام وتحديد الاختصاصات بين الإدارات المركزية والمصالح اللامركزية التابعة لها وضمان وحدة عمل مصالح اللامركزية للدولة، كما أن المسألة لا تقتصر على نقل الصلاحيات والاختصاصات فقط بل إلى نقل الموارد البشرية



السيد الرئيس،

من الأشياء اللي كيعلطو وأنتما عارفين اللي كيعلطو التنمية ديال البلاد هو واحد النوع ديال عدم الوضوح والتهرب من المسؤوليات، هذا شيء وواقع خص جميع الفاعلين السياسيين يفهموه، بالنسبة لنا اللاتمركز الإداري شيء جد إيجابي تقريبا ما يكتناش نكونو ضد تقريب الإدارة للمواطنين تنفيذ البرامج للمواطنين، ووالولة والعمال كيما جات في في كلامكم هما مسؤولين لتطبيق سياسة الدولة وسياسة الحكومة على مستوى الجهة والإقليم، هذا شيء مهم وبالنسبة للوضوح هاذ الشيء كذلك مهم باش المواطنين يكونو عارفين ونبسطو الأمور، ولكن 2 ديال الأسئلة جد بسيطة بغيت نطرحها عليكم أنت كرئيس الحكومة طبقا للفصل 49 من الدستور أنت اللي كتقترح الولة والعمال فبغيت نعرف أنا شننا هما المعايير اللي كتعتمد عليها باش تقترح العمال والولة؟ وكذلك على المسألة ديال العمال باش نعرفو باش حتى القيد اليوم اللي كاينين يعرفو شنو هما المهارات اللي خصهم يطورو باش يكونو عمال المستقبل؟ هذا الجانب الأول الجانب الثاني حتى هو من أجل الوضوح وتحمل المسؤولية بغيت نعرف حيث كنسمعو عدد ديال الأشياء، كيفاش كيتم التنسيق بينكم أنتما كتمارس للسلطة التنظيمية ديال البلاد طبقا للفصل 90 من الدستور أنت هو الرئيس ديال الإدارة المركزية ديال البلاد السيد رئيس الحكومة، كيفاش كيتم التنسيق بينكم وبين هاذ الولة؟ اللي هما ولادو منسقين ورؤساء الإدارة المغربية على مستوى الجهة، واش كتلقاو مرة مرة في العام اجتماع عام واش كيكون video conference؟ هاذو أشياء مهمة باش المغاربة إيلا بغينا نردو الثقة للمغاربة للسياسة خص بحال هاذ الأشياء تبسيط المفاهيم وفي آخر المطاف را هما المفاهيم بسيطة وبسيطة جدا، كترجعو للقضية ديال الخروج من عدم الوضوح وتحمل المسؤولية اللي عندو شي مسؤولية يتحمل ذيك المسؤولية، وشكرا.

باعتباره ممثل للسلطة المركزية على المستوى الجهوي في تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة، ونعتبر في المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية أن هاذين المرتكزين يتعين أن يكونا منسجمين دون تغليب مصالح مرتكزة على مصالح المرتكز الآخر.

السيد رئيس الحكومة،

فلسفة الدولة ومنذ السنوات الأولى للاستقلال اختارت اللامركزية نهجا في التدبير والتي قطعت خطوات مهمة على هذا المستوى، إلا أنها ظلت متعثرة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب لكون جزء كبير من تدبير الشأن العام ظل متركزا وأن أغلب سلطات القرار لا زالت متركزة بالمصالح الإدارية المركزية، وأمام الظرفية الراهنة والتحديات التي تعرفها بلادنا التي دخلت مرحلة جديدة قوامها إرساء جهوية متقدمة التي تشكل فرصة لإصلاح النظام اللامركزي الإداري، ذلك أن تمكين الجهات بصلاحيات واسعة يفرض على الدولة اليوم أن تأخذ بعين الاعتبار أن تدخلاتها ومركزية القرارات والفعل العمومي أصبح أمرا مستحيلا في ظل تزايد وتنوع حاجيات المواطنين والمواطنين المشروعة، مما جعل من المجال الترابي المحلي فضاء رحبا لمناقشة وتدبير الإشكالات الحقيقية المتعلقة بالتنمية في مختلف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مع استحضار الوضع الاعتباري للمؤسسات المنتخبة في تحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتها المكفولة بمقتضى القانون، علاوة على أهمية المجتمع المدني وجعله شريكا فعليا في كل مشاريع التنمية بمختلف مستوياتها، والسلام عليكم جميعا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة للسيد النائب عمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

السلام عليكم،



### السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، لكم الكلمة السيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

### السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلاً السيدات والسادة النواب المحترمين، أنا أظن بأن في العرض ديالي كنت واضح وأنه عطيت الخطات اللي درنا، ما يمكنش نقولو راه غير استعرضت المرسوم هذا كلام غير دقيق نهائياً، تحدث عن اللجنة لجنة القيادة اللي هي كيرأسها رئيس الحكومة وتحدث عن الاجتماعات اللي دارت وتحدث على وضع المخططات المديرية واللي هي الآن قيد اسمو، تحدثنا على اللجنة التقنية اللي واكبات الإدارات وتحدثنا على المخطط المديرية الأول ديال وزارة الداخلية اللي صادقتنا عليه في اللقاء الأخير ديال اللجنة الوزارية، وتحدثنا على أنه مخطط مديرية شبه جاهزة وأنها غادي نصادقو عليها في الأسابيع المقبلة، تحدثنا على التأثير ديالها هاذ الشي على مختلف القوانين والمراسيم وأن عندنا مشروع لتطوير هذه القوانين والمراسيم على مدى السنوات المقبلة، تحدثنا على أمور كثيرة ومهمة، صحيح أنه كما قال أحد السادة النواب تأهيل العقلية شيء مهم، صحيح، ولكن يمكن نقول بأنه التجربة اللي خضناها إلى حد الساعة في هاد 4 شهور ونصف تقريبا اللي دازت بينات أن جميع الإدارات تعبأت لهاد الورش، جميع الإدارات، صحيح أنه في المرحلة الأولى أشنو العملية ديالنا؟ العملية ديالنا هو وضع المخططات المديرية وهاد المخططات المديرية يجب أن تتضمن ما يلي، ما هي اختصاصات كل قطاع حكومي؟ لأن خصنا بعدا نجردوا الإختصاصات آش كيدير هاد القطاع الحكومي المركزي؟ ما هي الإختصاصات التي يمكن نقلها إلى إدارات لامركزة؟ وما هي الإختصاصات التي يمكن تفويضها؟

وما هي الإختصاصات التي لا يمكن لا نقلها ولا تفويضها، وبالتالي عندنا 3 دالخانات وكنجردوا كل شي، ثم كنتقلوا للمستوى الثاني اللي هو النقل متى سيتم؟ واش في الشهر الأول، واش في السنة الثانية، واش في السنة الثالثة؟ هاد النقل إيلا غادي يتم أشنا هي الإجراءات المصاحبة ليتم النقل بطريقة إيجابية وبطريقة على مستوى ماذا؟ على مستوى الموارد البشرية، على مستوى الموارد المالية، على مستوى التكوين والتأهيل ديال الناس اللي غيتنقل لهم هاد الإختصاص لأن كاين إختصاص اللي غايتنقلوا خاص الآخر يكون قادر على ممارسته.

إذن هناك مراحل معينة محددة الآن هاد المخطط المديرية غادي ينزل هديك المراحل على كل إدارة وإدارة وعلى كل وزارة وزارة النهار غادي نصادقوا على هاد الشي غادي تكون عندنا واحد خريطة طريق واضحة آش غادي نديروا إلى نهاية 2019 آش غنديروا في 2020، آش غنديروا في 2021، كيفاش غايتم النقل ديال هاد الأمور؟ إلى آخره إذن نحن غاديين في وضع خرائط طريق طبيعي إيلا غادي نبنوا واحد العمارة واش غادي نجيوا النهار الأول نقولوا باقي ما درتيش الساس وخاص بعدا ندير البلان، وكون الحكومات السابقة دارت البلان ديال هاد الشي كعما نجيوا احنا نديروا البلان اليوم، والمناسبة جلالة الملك، من رسالة 2002 وهو يتحدث على اللاتمركزالإداري، 17 رسالة أو خطاب ملكي، ولذلك الخطاب الملكي اللي جبت ديال 2013 قال منذ عشر سنوات وأنا أمر منذ عشر سنوات، فلذلك هاد الشي اللي كنتقول هاد الحكومة غير مسبوق فيه جرأة، لأن هو علاش لأن هاد الورش فيه هيبه راه صعيب ماشي ورش بسيط، لأنه كون كان بسيك كون كاع الناس داروه وتهنينا وجينا الآن كنفذو كنبطقو النتائج ديالو إذن هذا النقطة الأولى.

لابد أن أجيب على سؤال لماذا إخراج الميثاق بمرسوم وليس بقانون؟ رئيس الحكومة وفق الفصل 90 هو الذي يمارس السلطة



كيجي البرلمان يمكن يجي بطريقة معاكسة المرسوم لا يمكن، ومن بينها مرسوم اللاتمركز الإداري خرينا حتى خرج هداك القانون، لأن خص جميع النصوص أن تكون منسجمة وباش تكون منسجمة ما يمكنش نديرها مرة، وحدة ضروري نديروها متسلسلة ملزمين، حتى الميثاق دابا عندنا ميثاق الاستثمار أجلنا عمدا حتى خرج ميثاق اللي قبل، ميثاق المراكز الجهوية للاستثمار وميثاق اللاتمركز باش يمكن هداك نديروه بطريقة منسجمة مع هذه النصوص، هذا البناء التشريعي ضروري بمشي بطريقة معقلنة، وأن نسير فيه بطريقة متدرجة ومتصاعدة، فلذلك المراسيم ومشاريع القوانين اللي هضرت عليه غادي توجدها الحكومة بتوازي مع هاد الورش، لأن كنتشفو الآن، كنتشفو شحال من أمور في قوانين وفي مراسيم خصها تعدل، دابا هاد الشي عملية اكتشاف، لأن باش نديرو واحد عملية مسح لجميع القوانين والمراسيم هذا عمل متعب وعمل مضني طويل وخصنا نحييو الأمانة العامة للحكومة والوزارات المعنية اللي كتقوم بالعمل لأنه عمل فعلا مضني، فعلا.

حضور الوزارتين، أنا اللي كنتقرر شكون غادي يحضر في هاد الجلسة، أنا على حساب الدستور هذا كتسألو رئيس الحكومة الآخرين أنا كنفول لهذا حضر اللي وزير في مهمة خارج الوطن ما غنقولش له لا بقا ما تمشي حتى لأسمو بحال الوزير المكلف بالإدارة العمومية أو أي وزير آخر، صحيح الحضور هنا ميزان ما كاين مشكل ولكن ماشي غادي نجيب الحكومة كلها نخطها ونخلي الخدمة على برة، احنا حكومة إنجاز نريد أن نعمل فلذلك اللي غادي ينجز يمشي، وكنحضرو هنا في حدود ما هو منطقي وما هو ضروري ماشي ضروري نحضرو أسمو احنا ماشي حكومة استعراض، احنا حكومة إنجاز وعمل والسلام. وغادي نجيو، شكرا جزيلاً.

مسؤولية الولاية والعمال، أنا أريد أن أحدث شيء، وبالمناسبة كان واحد الوقت الولاية والعمال كلهم كيجيو من الداخلية يعني

التنظيمية ومتضمنات هاد الميثاق كلها في السلطة التنظيمية ولا تدخل في السلطة التشريعية المحددة بالدستور أيضا، ولذلك هاد الشي اللي فيه هو كيف يتعامل الوزير مع الإدارة اللاتمركزية ديالو، هاديك الصلاحية اللي أصلا معطيا له ولكن معطيا له بمرسوم لأن ديك الصلاحيات ديال الوزير راه محدها المرسوم ديال التعيين هو اللي حدد بأن هاد الوزارة كتقوم بكذا هداك الشي اللي محدد له المرسوم كينقلوه لواحد السلطة مركزية لا بد أن ينقله بمرسوم، إذن هذا هو، ولكن عندنا واحد الميثاق اللي كان الذي يتم الإعداد له هو ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه دستوريا والذي غادي يكون بقانون، ولكن هداك القانون غادي يتحدد القواعد العامة فقط، لأن الباقي اللي هو الممارسة هو من السلطة التنظيمية الذي سيحدد بمراسيم من بعد، وسنأتي إلى هذا بعد ذلك.

أنا كان عندي جواب هنا على ميثاق اللاتمركز الإداري منذ سنة تقريبا منذ سنة وأنا البارح خرجت الجواب اللي درنا هنا والذي وعدت فيه بإخراج هذا المرسوم، واعدت فيه بالعمل على تنفيذه، احنا ما عندنا حتى شي مشكل باش الوزير المعني باش يجي للجنة ويعرض الخطوات ويستمع للسيدات والسادة النواب المحترمين، ويتشاوروا إلى آخره ما كاين حتى شي مشكل فهاد المسألة.

ما هي حصيلة إعداد التصاميم المديرية بدأ المصادقة على التصميم الوحيد والتصاميم الأخرى في الطريق؟ متى ستصدر النصوص التنظيمية الأخرى المصاحبة؟ هاديك راه هي 3 سنين لأن كاين نصوص تنظيمية، شوف نقول لكم واحد القضية نهار كنتعدو باش نشرح واحد المسألة، نهار كنا كنوجدو القانون الذي صادق عليه البرلمان ديال الإصلاح ديال المراكز الجهوية للاستثمار، تضطرينا نوقفو عدد من الأوراش، علاش؟ لأن ما يمكنش 3 د الأوراش، كنخرج مرسوم وأنا كنتعد قانون، القانون





وأظن بأن السادة الولاة والعمال يقومون بعمل مركزي وأساسي في هاذ الإطار ولأنه إيلا ما كاينش الإلتقائية راه أنتما قلتوها، ماشي غادي ندوز الطريق ثم من بعد كنتجي نحفر باش ندوز شي حاجة أخرى الواد الحار، ثم عاوتني كنتحفر باش ندوز الضو ثم كنتعود نحفر باش ندير شي حاجة أخرى، ثم نعاود نحفر وهكذا، هذا نتيجة عدم وجود الإلتقائية، فالإلتقائية بين مختلف الإدارات شيء أساسي وشيء ضروري وأظن بأن ميثاق اللا تمرکز الإداري أرسى أسس الإلتقائية بين الهيئات اللاممركزة، بين الإدارات اللاممركزة.

ومرة أخرى أريد أن أؤكد أن الحكومة عازمة وعندها كل إرادة على أن تنجح هاذ الورش، وبالمناسبة ماشي هاذ الورش الوحيد اللي جات الحكومة مبدعة فيه، وسباقه فيه وجريئة فيه، اليوم عندكم كنتناقشوا القوانين المرتبطة بالهيئات ديال بالجماعات السلالية، اللي منذ قرن من الزمن، كنا كنتمنناو في أبريل يدوز، ما دازش في أبريل باش نديرو أبريل 1919، أبريل 2019، ما كاين باس إيلا زدنا به بضعة شهور، ما كاين مشكل، لأن التجويد حتى هو مهم، هذا ماشي هدف في حد ذاته، هذا غير تمنيناه ولكن، ولكن إيلا استمر فيه النقاش باش نجوده ونعمقو فيه مكايين مشكل، ولكن الخروج ديالو سيشكل نقلة على مستوى الأراضي السلالية وعلى مستوى التدبير ديال هاذ الملف، وغادي يكون فيه تمتع المرأة السلالية بنفس حقوق الرجل أيضا، وهذا قفزة وأظن بأن هاذ الحكومة الحمد لله كنتجي باش تحقق هاذ القضية وأيضا عدد من الأوراش التي جئنا لأول مرة وباشرناها وتحللنا بالجرأة باش ندوزوها وغادي نستمر في أوراش أخرى، بطبيعة الحال هذا لا يمنع أن جميع تدخلات ديال السيدات والسادة النواب المحترمين راه سجلت النقاط الإضافية والمهمة والتي سنعمل إن شاء الله على الإستفادة منها، ولكن أنا أدعوكم إلى أو أدعو اللجنة المعنية إلى دعوة السيد الوزير إلى الحضور لمناقشة، لعرض

كيجيو كيجيو من السلطة من رجال السلطة، ومنذ فترة بدأ هناك تعيينات مزدوجة، فاش ولى الولاة كيقومو بأعمال على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ماشي أعمال أمنية فقط، هذا اضطر أن يكون التعيين دياهم من كفاءات وفعاليات اللي كتمارس مهام أيضا تنمية اللي كنتجي كمهندسين، كناس من مؤسسات عمومية أخرى، من إدارات، ولكن اللي لاحظتو الآن هاد الشريحة هادي ولا عندها موقع داخل الشريحة ديال العمال والولاة، وهذا شيء إيجابي مهم جدا، وهذا كيهيا لهذا الورش، ولذلك عندما اللي كنتناقشوه من طبيعة الحال الاقتراح ديال الولاة والعمال كيتم من قبل رئيس الحكومة بمبادرة من الوزير المعني، عاد هو كيعدل اللائحة ديالو وكيجي عندي وكناقشو واحد بواحد وكنقلو بطبيعة الحال ماشي كنتعرقل أي حاجة ولكن أسمو ولكن الحاجة اللي منطقية كنتناقشوها وكتمشيو مع الحاجة اللي فيها المنطق، عن طريق اختيار كفاءات اللي كنتجي، راه دابا إيلا لاحظتو راه كنتجي أكثر من إما رجال أعمال وإما من أطر عليا ديال الدولة، وإما.. لأنها خاصهم يقومو بواحد المهمة اللي هي مهمة ديال الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن على حساب، فلما تحدثنا على الدور المحوري للوالي في هاذ الورش، لا يعني أنه يتخذ القرارات، وإنما أنه ينسق، لأن هو الوالي مكلف، والي الجهة عندو دور محوري في التنسيق بين أنشطة المصالح اللاممركزة والسهر تحت سلطة الوزراء المعنيين كما هو في القانون، الوزراء المعنيين على حسن سيرها ومراقبتها والعمل على تحقيق التقائية السياسات والبرامج والمشاريع في هاذ الإطار، ولذلك طبيعي عندما ننقل الصلاحيات لهذه الإدارة اللاممركزة أن يقوم الوالي بدور التنسيق، لأن فعلا كنتحتاجو إلى دور التنسيق مع احتفاظ هؤلاء المديرين الجهويين إيلا غادي نسميهم ديال الهيئات، ديال الإدارات اللاممركزة بكامل صلاحياتهم واختصاصاتهم في هذا المجال.



نطرحوش هاذ القضية، الدين العمومي زدنا فيه ولا نقصنا لا علاقة له بالقرار السيادي الوطني إيلا احنا كنا كنقرورو فيه، هاذي النقطة الأولى؛

النقطة الثانية ما نضخموش الله يجازيكم بخير هاذ القضية ديال المديونية، المديونية الوطنية متحكم فيها، النسب ديالنا احنا ديال المديونية مقارنة مع الناتج الداخلي الخام هي من أكثر النسب انخفاضاً في العالم ماشي غير فقط في... من أكثر النسب انخفاضاً، إيلا شفنا غير في الدول المتقدمة ودول الجنوب كلها متحكم فيها؛

ثالثاً، عندنا القانون التنظيمي اللي أنتما صادقتموه عليه واللي فيه الشروط ديال الإقتراض، واللي كيقول بأن الإقتراض كيمشي فقط في الإستثمار، فلذلك حتى إيلا اقترضنا، حتى إيلا اقترضنا أو زدنا بزاف في المديونية إيلا دوزنا واحد autoroute راه كتبقى للأجيال المقبلة، بنينا واحد الميناء راه كتبقى للأجيال المقبلة، وكتحرك الإستثمار وكتدير مداخيل، درنا TGV وخا فيه جزء من الإقتراض ولكن راه هو إرث للأجيال المقبلة، وكان غادي يدير دفعة للتنمية وللمداخيل بالنسبة للوطن، فلذلك مادام القانون التنظيمي الأول أعطانا الإطار العام، مادام الحكومة كتقترض فقط للإستثمار، فهذا ربح ماشي شي حاجة اللي خارجة على الإطار العام؛

رابعاً، وهذا مهم جداً، راه الإقتراض الأفق ديالو كيتحدد في قانون المالية الذي يصادق عليه البرلمان، فلذلك الحكومة كتتحرك في إطار ما هو مصادق عليه من قبل البرلمان ما نزيدو عليه سنتيم ما نقصو، وخا هي كتشوف الأرقام راه ما نزيدو عليه مانقصو، إذن لكل هذا فهو محصن، محصن قانونياً، القانون التنظيمي للميزانية، القانون التنظيمي للمالية، محصن قانونياً من خلال قانون المالية، محصن تديبيرياً من خلال أنه كيمشي فقط للإستثمار، محصن اقتصادياً أنه لا يمكن أن يكون إلا استثمار منتج، فلذلك ما خصناش نضخمو هاذ القضية.

ما تم تحقيقه لحد الساعة ومناقشته وإعطاء ملاحظات السيدات والسادة النواب المحترمين، شكرا جزيلاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن إلى الجزء الثاني والأخير المتعلق بباقي الأسئلة، والذي يتضمن سؤالين، السؤال الأول تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة حول موضوع التحكم في الدين العمومي، طارح السؤال السيد النائب سعيد ضرور.

### النائب السيد سعيد ضرور:

#### شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم، لا شك أن تدير ملف الدين العمومي يعد أحد أهم الرهانات بالنسبة لحكومتمكم، حيث ما فتتمت تؤكدون على ضرورة حماية القرار السيادي للبلاد، ومن ثم تفادي اللجوء المفرط إلى الإستدانة، وعليه نساءلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن سياسة حكومتكم بخصوص التحكم في الدين العمومي؟

### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

### السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أكي يسربح ربي أ سيدي سعيد،

ما سعيد أكسربح ربي، سيقسي أيدي إيسهما باهرا، هذا السؤال مهم جداً، ولكن بغيت نعيد منو واحد الشوية إيلا اسمحتو، أولاً السي القرار السيادي في المغرب راه محمي منذ فترة طويلة قبل ما تجي هاذ الحكومة، والراعي الأول لحمايته هو جلالة الملك ما



وضعية سليمة أو لا، فكلما كانت مديونية مرتفعة، كلما تقلص هامش مناورة الميزانية العمومية يعني *la marge de manoeuvre*، وكلما فقدت الميزانية العمومية ليونتها ومرونتها، مما يعرقل ويعيق تكييفها مع الظرفية الاقتصادية، خاصة خلال السنوات العجاف حيث تجرد الدولة نفسها عاجزة عن أي مبادرة للعناية بالفئات المتضررة بسبب تفاقم مديونيتها، فضلا عن ذلك، فإن لاستفحال المديونية العمومية انعكاسات سلبية أخطر بكثير من هذه التداعيات.

بحسب المعطيات التي لدينا، بلغ مجموع المديونية العمومية يعني ما يتعلق بالمديونية الحكومة مع احتساب إقتراضات المؤسسات العمومية والجماعات الترابية، حوالي 1014 مليار درهم، 1014 مليار درهم، فإذا قارنا هذا الحجم من الدين العمومي مع الناتج الداخلي الخام لسنة 2017، والذي يقدر بحوالي 1072 مليار درهم، فإننا نستنتج أن كتلة الدين العمومي تكاد تناهز الثروة التي ينتجها الإقتصاد الوطني سنويا، وهذا لوحده يدل عن استفحال المديونية العمومية التي أمست مصدر قلق شديد.

واستنادا إلى المعطيات الرسمية الصادرة عن الحكومة، وبالرغم من أن حجم الدين العمومي يقل شيئا ما عن المعطيات الواردة أعلاه، إلا أن القلق الذي يثيره والانشغال الذي يتولد عنه يبقى قائما، بلغت مديونية الخزينة، اقتراضات الخزينة العمومية، أي الحكومة فقط، مع متم سنة 2018، وفق وزارة الإقتصاد والمالية، ما قدره 723 مليار درهم، أي ما يعادل 64.6% من الناتج الداخلي الخام، علما أن المؤسسات الدولية توصي بعدم تجاوز مديونية الخزينة لنسبة 60% من الناتج الداخلي الخام، حتى يتأتى التحكم المطلق من طرف الحكومة في مديونية الخزينة، هذه الأرقام تبين أن المغرب تجاوز هذه العتبة بحوالي 52 مليار درهم، أما إذا أضفنا إلى مديونية الخزينة اقتراضات المؤسسات العمومية، فإن الأمر سيزداد سوءا، لأنه يجب إضافة 180 مليار درهم، تمثل

ورغم ذلك فإن هذه الحكومة جعلت من أهدافها التحكم، التحكم في الدين العمومي، ولأول وقد قتلها هذا أثناء الجواب على مناقشة الحصيلة، لأول مرة، أولا من 2009 وهو الوتيرة ديال الدين غادية، راه آخر تقرير اللي مصاحب لقانون المالية ديال 2019 راه فيه على الديون وفيه التزايد ديالها عبر السنوات وكيفاش ترتفع إلى آخره، ولكن اليوم لأول مرة سنة 2018 انخفضت مديونية الخزينة من 65,1% سنة 2019 إلى 64,7% سنة 2018 يعني انخفض ب0,4% وهذا منحى ديال الإنخفاض غير مسبق منذ أكثر من 10 سنوات في المالية العمومية، وهذا شيء مهم لأن هذا ناتج على الجهد ديال الحكومة باش نوصلو لهاذ النتيجة، وهاذ التطور الإيجابي للمنحى التصاعدي كيعكس المنحى، وغير هذا راه إيجابي، غير هذا راه شيء إيجابي واحنا غادين نوصلو بالمناسبة وغادي نوصلو، غادي نوصلو إن شاء الله إلى تخفيض أكبر لهذا الدين العمومي في المرحلة المقبلة، شكرا جزيلا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، لكم الكلمة السيد النائب للتعقيب فيما تبقى من الوقت.

#### النائب السيد سعيد ضرور:

#### السيد رئيس الحكومة،

والله أريغ باش إديك تافقخ، ولكن الأرقام لا ديرلانين أورياد اسمحان باش أدي تفاق كيلبي تنييت بالنسبة الأرقام.

السيد رئيس الحكومة، يعتبر مؤشر المديونية الخزينة العمومية أهم مؤشر على الإطلاق بالنسبة للمالية العمومية، لأنه أهم بكثير من باقي المؤشرات الأخرى كعجز الميزانية العمومية أو المجهود الإستثماري للحكومة أو الإدخار العمومي، وغيرها من المؤشرات الأخرى. بحيث يمكن بواسطتها أن يعرف إن كانت الميزانية في



درهم، ومن تم الرفع من هذا الدين قياسا بالناتج الداخلي الخام من 52,5% إلى 65,5% سنة 2017.

نستخلص إذن أن حكومتكم والحكومة السابقة هما حكومتا مديونية واقتراض بامتياز لأنه لجأتا إلى الحل السهل لتمويل الميزانية العمومية عوض البحث عن موارد أخرى، لقد ادعت الحكومة السابقة كما تدعي حكومتكم اليوم أن هذه القروض استعملت لتمويل الاستثمارات العمومية، غير أننا لا نلاحظ أن العديد من القروض التي حصلت عليها الحكومتان استعملت لتغطية نفقات التسيير، كما لم تستطع هذه التجهيزات والاستثمارات أن تحقق نموا اقتصاديا مهما، لأن نسبة النمو الإقتصادي خلال السبع سنوات الأخيرة لم تتجاوز 3,3% كمتوسط سنوي، مما يدل عن ضعف فعالية ونجاعة هاذ الاستثمارات، وبالتالي عن سوء استعمال الاقتراضات العمومية.

إن استفحال الإستدانة العمومية يترتب عنها عدة مخاطر أبرزها تقلص ميزانية التجهيز، ولتوضيح تلك التأثير ارتفاح المديونية العمومية سنعرض نتائج من دراسة لميزانية 2016، والتي تسري على باقي سنوات الحكومتين، الحالية والسابقة، التي أكدت على أن ميزانية التجهيز 63,24 مليار درهم تحتل الرتبة الثانية من ناحية الحجم وراء ميزانية التسيير 189 مليار درهم، تأتي بعدها ميزانية خدمة الدين العمومي 61 مليار درهم، والتي تتجاوز بكثير هاذ الرقم إذا ما أخذنا بعين الإعتبار خدمة الدين القصير الأمد الذي لا يسجل بالميزانية العامة، فالرقم الحقيقي إذا هو 129 مليار درهم وهو ما يبين أن نفقات خدمة الدين العمومي هي التي تأتي في المرتبة الثانية، وتبقى ميزانية التجهيز بذلك جد متواضعة. ويرجع التضخم المسجل في نفقات خدمة الدين العمومي إلى الإرتفاع المهول في حجم الاقتراضات خلال الولاية الحالية والسابقة، وهو ما أدى إلى تراجع غلاف ميزانية التجهيز علما بأن الفوائد والعمولات تدرج في ميزانية التسيير.

مجموع اقتراضات المؤسسات والمقاولات العمومية، وبذلك يصبح حجم الدين العمومي ما يناهز 903 مليار درهم، بحسب المعطيات الرسمية، أي ما يعادل حوالي 81% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2018، فأين نحن من عتبة 60% من الناتج الداخلي الخام للسنة السالفة الذكر، الفرق بين هذه العتبة وحجم الدين العمومي الحالي يقدر بحوالي 325 مليار درهم، ويمثل كلفة الإنحراف المالي الذي عرفته الحكومة السالفة ولم تستطع تقويمه الحكومة الحالية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه كان من الأفضل الحديث عن مؤشر الاقتراضات عوض مؤشر الدين العمومي أي الديون بمختلف أنواعها بما فيها TVA، متأخرات الأداء، ودائع الخواص والأغيار بالخرينة العامة، وهو ما يعني أن نسبة الدين العمومي تضاهي الثروة التي ينتجها المغرب خلال سنة كاملة كما قلت سالفا، هذه المعطيات تبين بجلاء أن الحكومة استنفدت هامش الإستدانة المتاحة لها وأنه يجب عليه حاليا التفكير مليا ومجدية في كيفية كبح هذه الاستدانة قبل التفكير في كيفية تخفيضها تدريجيا خلال السنوات المقبلة.

تتحمل السؤال الحكومة السابقة المسؤولية كاملة على هذه الوضعية المزرية والمحفوفة بالمخاطر التي تتسم بها المديونية العمومية، لأن حكومة السيد عباس الفاسي التي انتهت ولايتها مع متم سنة 2011 تركت الحكومة السابقة التي خلفتها مديونية في ذمة الخزينة العمومية تقدر بـ 431 مليار درهم أو ما يعادل 52,5% من الناتج الداخلي الخام، مما يعني أن حجم الدين للخزينة كان دون 60% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية سنة 2011، والذي يطابق توصيات مؤسسة الدولة بحيث لم تستطع لا الحكومة السابقة ولا الحالية الحفاظ على مستوى أو تقليصه، بل عمدتا إلى الزيادة فيه ليصل إلى مجموع اقتراضات الحكومتين 293 مليار



شكرا السيد النائب، آسي سعيد، زايد أكيفتسكوست أبحاث أنساو، أشكر السيد النائب المحترم ولكن أعود إلى ما تحدثت عنه من مبادئ ومن توجهات، أولا، أولا ما كنهشوش بالأرقام كنهشوش بالنسب، لأن الأرقام، إيلا عندنا الناتج الداخلي الخام في 2002 في واحد المستوى، طبيعي اللي كيوازيه من الدين من الميزانية ديال التجهيز وديال غادي يكون في المستوى ديالو، اليوم هذا الناتج الداخلي الخام تزداد بواحد النسبة، الميزانية ديال الدولة تزداد بواحد النسبة وكتزيد كل سنة، طبيعي أن يزداد الأرقام لا ديال ميزانية التجهيز ولا ديال ميزانية الاستثمار، هادي هادي المسألة الأولى، المسألة الثانية كما قلت سابقا، هذا مؤطر قانونيا، معنى ذلك أنه ما دام القانون المالية كصادقو على الغلاف ديال الإقتراض فقد صادق عليه البرلمان كغلاف للإقتراض، فكنسيرو في حدود ما هو مصادق عليه، وليس هناك.. لا يمكن للحكومة أن تقترض للتسيير، لا يمكن للحكومة إلا أن تقترض للإستثمار ماشي للتجهيز، راه فرق، للإستثمار، والميزانية ديال الإستثمار هي 195 مليار درهم، من أعلى نسب ميزانية الإستثمار في العالم كنسبة مئوية للميزانية من أعلى نسب، لأن احنا عندنا الإستثمار 30 31%، ما كاينش في العالم تقريبا، ما كاينش ولذلك حتى في التقارير الدولية، كيعتبروا حنا نسبة الإستثمار العمومي من أعلى النسب، فلذلك لا يمكن أن تذهب للإقتراض إلا للإستثمار، لأنه هو أصلا الإستثمار عالي، هو باش نخفضو من الدين عندوا واحد الآلية، الآلية ديالو الوحيدة هو أن نخفضو من ميزانيات الإستثمار العمومي، خصنا نخفضو من الإستثمار العمومي كي أخفض من الحاجة إلى الدين، وهذا خصو آليات ابتكارية وهو بدأناه في هاد الميزانية ديال هاد السنة، هاد السنة بدينا اعتماد لآليات جديدة لتمويل المشاريع الإستثمارية المبرجة بالميزانية العامة، وقد بدأت فعلا وحدة منها اللي هي الشراكة المؤسساتية وصادقتو في قانون المالية على واحد الميزانية معينة

وفي هذا الصدد وبحسب التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، فإن وزارة الإقتصاد والمالية اعترفت لقضاة هذا المجلس أنه في إطار ورش التقويم المحاسبي للمالية العمومية، تم خصم ما يزيد عن مليار و17 مليار درهم من ميزانية التجهيز لسنة 2015، وضمها إلى ميزانية التسيير لنفس السنة، وبالنسبة لميزانية سنة 2016 هناك على الأقل 234.000.000 درهم مسجلة بميزانية التجهيز وهي تعتبر في الحقيقة مصاريف تدخل ضمن ميزانية التسيير، هذه الأمثلة تدل على أن الحكومة تنفخ في ميزانية التجهيز وتضخم حجمها عن طريق ترحيل قسط في ميزانية التسيير إلى ميزانية التجهيز، تفاقمت الإقتراضات الداخلية للخزينة من سنة 2011 إلى سنة 2018 بزيادة تقدر ب262 مليار درهم.

إن من شأن اللجوء المكثف للخزينة العمومية إلى القروض إزاحات القطاع الخاص من السوق المالية ومزاحمته بشدة لأن المدخرين والبنوك يفضلون منح القروض للخزينة العمومية عوض القطاع الخاص، ومما يزيد الطين بلة كون هذه المزاحمة الشرسة التي يتعرض لها القطاع الخاص تأتي في وقت يعاني فيه الإقتصاد الوطني خصوصا هيكليا وبنويا في الإدخار الوطني منذ سنة 2006، بحيث لا يستطيع أن يغطي المتطلبات المالية للإستثمار الوطني خلال 12 سنة المنصرمة ويقدر هاد الخصاص، ويقدر هذا الخصاص في الاستثمار الوطني بحوالي 44 مليار درهم..

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، السيد رئيس الحكومة إذا كانت لكم رغبة فيما تبقى من الوقت، ما زال ما زال الخزان مهم.

#### السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.



التدبير النشط للدين *la gestion active* التدبير النشط للدين أشنو هو التدبير النشط للدين ككتشف واحد الديون التي هي أقل كلفة كنخلص هاديك التي أعلى كلفة بالدين الأقل كلفة باش تبقى عندي في السنوات المقبلة بأقل كلفة وهذا هو وهذه الحكومة التزمت بالعمل على تخفيض دين الخزينة لتصل إلى 60% في القانون المالية ونحن بدأنا هذه السنة فعلا في هذا التخفيض سنة 2018 بدأ هذا التخفيض إن شاء الله وغادي ينخاض أيضا سنة 2019 وهذا هو التدبير النشط والفعال للدين والتخفيض ديال الدين هو تخفيض ذو طابع استراتيجي ماشي ذو طابع آني شكرا جزيلًا، والسلام عليكم ورحمة الله.

#### السيد الرئيس:

شكرا، نتقل الآن إلى السؤال الثاني تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول موضوع مآل مخطط تنمية المناطق البعيدة والمعزولة الكلمة للسيد النائب صالح أوغبال.

#### النائب السيد الحسين أزوكاغ:

أزول، أيتما دي إيستما،  
أزول أسلواي ن تنابضت،  
أزول أسلواي دي إيموراين،  
أسقسي إمام إزليس اسماتحيل ن تنابضت حماس أودغار نفاليت ديستنارن المناطق أد اللي ن أكوكنين، إن موريدن حماس نتميزار ع آد آر باهرا تمارتن حوكاما ولا حودرار، تنابضتون، ما تحيل أفاد أفلاس تفسوس أزازاي نيفلاس إنان، شكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

أنا فهمت كل شي، وشكرا لك، السيد رئيس الحكومة.

#### السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

مخصصة التي هي التي غيتمول في المداخل التي غيتمول من هاد الشراكة المؤسسية، وهذا تدار باش يمولى عدد من المشاريع البنيات التحتية مواكبة تعدد من الاستراتيجيات القطاعية، ولكن أيضا نحن بصدد وضع مشروع قانون ديال راه صادق عليه المجلس الحكومي بقات فيه شوية ديال واحد النقطة للنقاش مع بعض المؤسسات التي هو قانون ديال الشراكة تعديل قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي تسمى ppt هاد مشروع قانون سنحيله قريبا على البرلمان، ونريده أن يعطي دفعة أقوى مما كانت للشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما سيمكن من تخفيض ميزانية الاستثمار العمومية، وبالتالي تخفيض الحاجة إلى الدين العمومي الذي قلت بأنه من سنة 2017-2018 استطعنا انخفضو نسبة مديونية الخزينة ب 0.4% وهادي بداية مهمة 0.4% راه ماشي سهلة بطبيعة الحال في النسبة ديال الدين دين الخزينة إلى الناتج الداخلي الخام.

لكن أنا غادي نختمها بواحد القضية مهمة دابا فرنسا منذ شهرين والنقاش 100% il frole ديال نسبة الدين العمومي إلى الناتج الداخلي الخام وكلهم كيكتبو في الجرائد هل هذا مقلق؟ هل ليس مقلق؟ واش 100 صعب ماشي صعب إلى آخره، والأغلب كيقلو لاش انتما مقلقين على 100 راه كنجيبوه باش نديرو استثمار وهداك الاستثمار غادي ينتج لنا ثروة التي غادي نخلصو به إذا لم ليس هناك استثمار وليست هناك دولة متقدمة في جنوب أوروبا إلا ونسبة الدين العمومي فيها أعلى من المغرب ليست هناك من 89، 92% و96% مما يعني أن هو آلية للتنمية راه ما يمكنش دير التنمية بدونه لأن التنمية تحتاج إلى تمويل فلذلك هذا لا يشكل أي مشكل بالنسبة المالية العمومية ولا يشكل أي خطر بالنسبة الميزانية ديال الدولة مادام كيمشي فقط الاستثمار الذي ينتج الثروة والذي هو في هد ذاته هادك الإنتاج ديالو جزء من كيمشي لأداء هذا الدين وجزء من الدين بالمناسبة هو في



- بناء وإصلاح 735 مؤسسة تعليمية في هذه المناطق بنسبة 43% من البرنامج.

- تزويد 12516 منزل بالماء الصالح للشرب بنسبة 46% من البرنامج.

- كهربة 216 دوار بنسبة 39% من البرنامج.

بناء على ذلك هو برنامج حتى ل 2023 كايين بزاف ديال المناطق اللي تبرمجوا ولكن راه تبرمجوا في الستين والثلاث سنوات المقبلة حتى ل 2023، غاديين في البرنامج تدريجيا معنى ذلك هناك برامج خاصة لهذه المناطق، هناك إهتمام خاص بمهاد المناطق يحتاج إلى شيء من الوقت وفق البرمجة والبرمجة ديالوا بالمناسبة كما أكرر مرة أخرى تأتي من هذه اللجان الجهوية ومن لجن محلية. شكرا جزيلًا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، لكم الكلمة السيد النائب.

#### النائب السيد صالح أوغبال:

السيد رئيس الحكومة، كنا نأمل في الفريق الإستقلال للوحدة والتعددية أن يأتي جوابكم ببرنامج محدد واضح الأهداف وآليات تنفيذ للتوجيهات الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش عندما دعا جلالة الملك إلى وضع مخطط عمل ومندمج لمعالجة الأوضاع الصعبة التي تعيشها ساكنة المناطق البعيدة والمعزولة، باعتبارها ورشا اجتماعيا طموحة يشكل مدخلا لإنصاف هذه المناطق والرفع من مستوى معيشة ساكنتها والإستجابة لتطلعاتها وانتظاراتها في العيش الكريم، ومقومات المواطنة الحقة بما يضمن إخراجها من دائرة الإقصاء والفقير والتمهيش ومختلف المظاهر الحياة البئيسة في أفق بناء مجتمع متضامن تسوده المساواة والعدالة.

أزول أكما إيكونت ما نجيل إتميزار أنوكنين.

أريد أن أقول بأنه فهاد القضية، السؤال في هذا الوقت القصير جدا مع الأسف الشديد أريد أن أقول بأن هناك جميع البرامج الحكومية في جميع القطاعات فيها جزء مهم للمناطق البعيدة والنائية والعالم القروي عموما، لكن أريد أن أشير هنا بالخصوص إلى برنامج تنمية المناطق البعيدة وتقليص الفوارق المجالية 2017-2023 بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 50 مليار والذي انطلق سنة 2017، هاد البرنامج اللي انطلق من واحد الدراسة إستراتيجية اللي حاولت تدرس الوضعية ديال هاد المناطق الميدانية المنجزة واللي حددت أن العديد من المناطق وخصوصا 29 ألف دوار و 1272 جماعة تعاني من خصائص على مستوى البنيات الأساسية والخدمات الإجتماعية، ولذلك انطلق تنفيذ هذا البرنامج وبطبيعة الحال هاد البرنامج كتوجدوا لجان جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية مع ذلك البرنامج كيحي من تحت ماشي من الحكومة كيحي من تحت التي تضم في عضويتها رؤساء الجهات، المنتخبين، رؤساء المصالح اللا ممركرة، القطاعات الحكومية المعنية وغيرها هم اللي كيوضعوا هاد البرنامج وكيوضعوا البرنامج السنوي تمت المصادقة على برامج سنوات 2017 و 2018 و 2019 وكتضم 1021 مشروع في هذا ديال ودارت الإعتمادات ديالو بطبيعة الحال هو بشراكة بين الجهات والحكومة بطبيعة الحال والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كل واحد عندو في التمويل جزء وبغيت نقول بأنه في 2017-2018 تحقق في هاد البرنامج ما يلي:

- بناء وتهيئة وإصلاح 4449 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية بنسبة 41% من البرنامج المقرر حتى ل 2023.

- تأهيل 184 وحدة صحية بنسبة 44% من البرنامج.



دوك الناس دوك المقاومين الكبار موحى حمو الزباني، عبد الكريم الخطايي، وعدي بهم والمختار السوسي إلخ، لذلك ندعوكم السيد الرئيس قبل أن أختتم أنك تزرو هاد المناطق باش تشوفها ولكن ما تجيش دابا راه كاينة العقرب دابا كاين الحنوشة وما كايناش..

### السيد الرئيس:

شكرا، السيد رئيس الحكومة ما تبقى من الوقت دقيقة كاملة.

### السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا عرضت البرنامج برنامج مفصل مدقق السيد النائب، لا اسمح ليا قلتي لي ما كاينش برنامج مفصل، البرنامج ديال تنمية الأقاليم البعيدة هو برنامج مفصل واللجان الجهوية اللي كتوضعوا وهي اللي كتنفذ جزء كبير منه، احنا كنعطيوها الفلوس بالعكس كاين هاد الشي هادي النقطة الأولى، لو كان هاد البرنامج لو كان هاد الموضوع مهم عندكم ما ديرو هاش في 4 دقائق، باش نشرحوها مزيان، ديرو سؤال مركزي مع جميع الفرق ونعطيوه ساعة في المرة المقبلة، إيلا كان عندكم هاد المناطق عزيزة فعلا اسمح ليا لا اسمح لي والبرامج موجودة وعملية والناس اللي كيطلبوها راه أنتما جزء منها لأن انتما داخلين في مجالس الجهات، داخلين في الجماعات الترابية خصكم تخدموا وتكفصوا حتى انتما، أما الحكومة كتعطي الميزانية ديالها، محليا وإقليميا فين كنتم البرمجة محليا وإقليميا؟ فين كنتم التنفيذ؟ شكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، شكرا جزيلاً على مساهمتك، شكرا للسيدة والسادة الوزراء، أتحينا جدول أعمال الجلسة الأولى، نمر الآن إلى الجلسة الثانية الجلسة التشريعية.

إن جوابكم السيد رئيس الحكومة يعكس حقيقة واقع مريع تريدون التستر عليه لإخفاء فشل السياسات العمومية التي تنهجها الحكومة لمعالجة أوضاع المناطق البعيدة والمعزولة التي تعاني من غياب العدالة المجالية. فأين نحن من العدالة المجالية السيد الرئيس الحكومة؟ في الوقت الذي تضطر فيه سكان هذه المناطق وما أكثرهم لامتطاء الدواب إن وجدت، للتوجه نحو المراكز القروية لقضاء مآربهم ويقطعون لأجل ذلك مسافات طويلة عبر مسالك مهترئة وغير صالحة، وفي انعدام بنايات تحتية طرية. وأين العدالة المجالية السيد رئيس الحكومة؟ في الوقت الذي يضطر هؤلاء لشرب المياه قد تكون غير صالحة للشرب ويقطعون لأجلها أحيانا مسافات طويلة؟ وأين العدالة المجالية السيد الرئيس الحكومة في الوقت الذي يضطر فيه سكان هذه المناطق للمشي سيرا على الأقدام لمسافات طوال من أجل تحسين العلم والمعرفة في ظروف قاسية؟ وأين العدالة المجالية السيد الرئيس الحكومة؟ في الوقت الذي يضطر فيه سكان هذه المناطق كلما حل الظلام لإيقاد الشموع للإضاءة؟ وأين هي هذه العدالة السيد رئيس الحكومة عندما تضع المرأة مولودها وقد تفقده أو تلقى هي حذفها لعدم وجود خدمات صحية للقرب؟ وأين هي العدالة المجالية حينما ترى أطفال هذه المناطق يزاولون أشغال زراعية فلاحية تكبرهم في الوقت الذي يمضي في أقرانهم أوقات سعيدة في المخيمات الصيفية وداخل المرافق ودور الشباب يمارسون هوايتهم المفضلة؟ وأين وأين؟ مشاكل بجملة ولا حصر لها السيد الرئيس يعاني منها سكان هذه المناطق في ما تغضون أنتم عنها طرف من خلال سياساتكم العمومية التي تركز عزلتهم وتضرب بكرامتهم عرض الحائط.

السيد رئيس الحكومة، أكون هذا جزء كل من أ سدى خدمات جلييلة للوطن وساهم في حركة التحرير الوطني وقاوم الإستعمار في الجبال الشامخة وضحي بالغالي والنفيس لعزة هذا الوطن، هاد الناس كلهم السيد الرئيس المناطق النائية اللي ولدات